كانون الأول 2014

حقوق الإنسان في إسرائيل

صورة الوضع

2014

كتابة: طال دهان

האגודה לזכויות האזרח בישראל
جمعية حقوق المواطن في إسرائيل
The Association for Civil Rights in Israel

www.acri.org.il

The State of Human Rights in Israel 2014

الشكّر:

لكلّ أعضاء/ عضوات طاقم جمعيّة حقوق المواطن في إسرائيل، الذين يعتمد التقرير على كتاباتهم، والشكر لكلّ من قرأ وقدّم ملاحظات وساعد في توفير المعلومات والبيانات. شكر خاصّ لكلّ من: المحامية راوية أبو ربيعة، المحامية شارون أبراهام فايس، رامي آدوط، روتم ايلان، المحامية شارونا إلياهو– حاي، المحامية دانا ألكساندر، المحامي عوني بنّا، المحامية مسكيت بيندل، المحامية ديبي غيلد– حايو، المحامي غيل غان مور، المحامية رغد جرايسي، شذا زعبي، شرف حسّان، المحامية طال حاسين، المحامي دان يكير، المحامية رعوت كوهين، نيريت موسكوفيتش، المحامية ليلى مارجاليت، المحامية طالي نير، المحامية آن سوتشيو، رونيت سيلاع، ايهود عوزئيل، المحامية نسرين عليّان، المحامي أفنير بينتشوك، راحيل فيش بن يسرائيل، المحامية تمار فلدمان، المحامي عوديد فيلر، غيلي ريعي.

لساريت إيلياه على المساعدة في جمع المعلومات والتوزيع، ولعوفرا تيلكير على المساعدة في التوزيع.

لعيدين أرازي من مشروع جيلا للتقوية الترانس جندرية؛ للمحامية ميخال تيجر من عنوان العامل؛ لمتطوّعات "محسوم ووتش"– أبيطال طوخ، ودافنا بناي ولطاقم غور الأردن؛ لسيلفيا بيطرمان والطاقم المعالج لقضية ممنوعي الدخول لدوافع أمنية؛ ولكل المنظمات التي ساهمت وأرسلت مواد لإعداد التقرير.

ولأعضاء وعضوات جمعيّة حقوق المواطن ومتطوّعينا، وللمتبرّعين/ات لنشاط الجمعيّة الذين يمكّننا التزامهم وقيمهم وسخاؤهم من القيام بنشاطاتنا.

تم نشر التقرير بمساعدة من: New Israel Fund of Canada / הקרן החדשה לישראל

كانون الأول 2014

حرّية التعبير

المس بحرية التعبير خلال عملية "الجرف الصامد"

تشتد النزعة إلى إسكات الخلافات والانتقادات في فترات الأزمة والحرب والطوارئ. تستعر النفوس، ويتزايد انعدام التسامح مع تعابير تتجاوز الاجماع، وخصوصاً تلك التي يُنظر اليها على انها "غير وطنية" أو تعبر عن عدم ولاء للدولة او عدم تماثل معها. في صيف 2014، منذ بدء التصعيد مطلع شهر تموز، وبالأخص خلال عملية "الجرف الصامد"، تجسدت هذه النزعة بأشكال عنيفة وخطيرة بشكل خاص. حذر كثيرون ونبهوا من أن المس بحرية التعبير وصلت درجة تشكيل تهديد على الديموقراطية الاسرائيلية.[1]

الظواهر التي واجهناها في السنة الأخيرة تطرح أسئلة كبيرة الوزن تتعلق بحدود وقيود حرية التعبير، خصوصاً في عهد الإنترنت والشبكات الاجتماعية، وبعلاقات الأغلبية والأقلية. هذه الأسئلة تتعلق أيضاً بالحد الفاصل ما بين حرية التعبير والتحريض؛ وبتمويه الحدود بين الحيز الخاص والحيز العام وبين حياة العمل والحياة الخاصة؛ وبـ"التطبيق المدني للقانون" في الشبكات الاجتماعية وغير ذلك. هذه المسائل تستحق تحليلاً معمقاً، يتجاوز اطار هذا التقرير. فيما يلي سنستعرض باختصار عدداً من اشكال المس بحرية التعبير، والتي اندمج قسم منها بعضه البعض وغذى أحده الآخر.

مناخ شعبي من انعدام التسامح والملاحقة والتحريض: منذ خطف وقتل الفتيان الاسرائيليين الثلاثة جيل–عاد شاعر، ايال يفراح ونفتالي فرنكل والفتى محمد ابو خضير من شعفاط، وبحدة أكبر منذ بدء القتال في غزة، تحولت **الشبكات الاجتماعية** الى منبر صراع يعج بالتحريض بين يمين ويسار وبين يهود وعرب. التصريحات التي تُظر اليها كقاسية ومثيرة للسخط قادت بسرعة الى محاولات "كم الأفواه". مجموعات مختلفة في الشبكة وضعت نصب عينيها ملاحقة التصريحات في الشبكات الاجتماعية والتبليغ عن تعابير "يسارية"؛ قسم من صفحات المجموعات تم ازالتها من الفيسبوك على اثر شكاوى متصفحين، لكن قسماً منها ظل فعالاً أو أعيد فتحه.[2] تم توجيه الغضب الى فنانين واعلاميين خرجوا بتصريحات ضد ممارسات الجيش الاسرائيلي والدولة خلال القتال، حتى ضد من لم يعبروا عن رأي في الموضوع بشكل علني بل جرى النظر اليها على انهم يساريين. جيلا الماغور، أورنا بناي، جدعون ليفي، أمنون أبراموفيتش ورونا كينان وآخرون تعرضوا الى اهانات وشتائم في الشبكات الاجتماعية وفي الشارع، وطال بعضهم التهديد بالقتل.[3]

---

[1] يُنظر مثلاً: يوحنان بلسنر، صافرة إنذار حقيقية للديمقراطية الاسرائيلية، المعهد الاسرائيلي للديمقراطية،27.7.2014؛ موشيه نغبي، عملية قومية، ديمقراطية ضعيفة، هآرتس 27.7.2014؛ ايتمار باز، تصعيد، "معاين هشفيعيت" (العين السابعة)، 4.8.2014؛ يوسي سوكري، قبل أن تتنازل الديمقراطية عنا، هآرتس، 7.8.2014؛ عوفره ايدلمان، صمت! يحاربون | | علامة قصوى جديدة في إسكات انتقادات الحرب، هآرتس،8.8.2014.

[2] عوديد يرون، مجموعات الفيسبوك التي تضع "أعداء اسرائيل" في المرصاد، هآرتس؛ 26.7.2014؛ عوديد يرون، فيسبوك شطبت مجموعتي يمين نشطتا لاقالة معارضي "الجرف الصامد"، هآرتس؛ 29.7.2014.

[3] ينظر مثلاً: غدعون ليفي يرد على الزوبعة: "لست نادمًا للحظة على أقوالي"، mako–أخبار القناة الثانية، 17.7.2014؛ أورنا بناي ترد: "لم يفهموني بالشكل اللائق"، والا، 22.7.2014؛ دانا فايس، غيلا ألماغور لا تعتذر: "يقترفون ضدي لينش"، mako–أخبار القناة الثانية،6.7.2014؛ دفيد فرقام، المتظاهرون لأمنون أبرموفيتش، مصاب بإعاقة وحامل وسام التكريم من رئيس هيئة اركان الجيش: "خائن، مخرب"، والا، 30.7.2014؛ ايلي اشكنازي وبن

ومما فاقم المناخ الشعبي العام غير المتسامح أكثر كانت **تصريحات لمنتخبي جمهور** اطلقوا مقولات مرفوضة وترهيبية، وبموجبها المشاركة في نشاطات احتجاج حول الحرب في غزة ليست شرعية بل قد تكون حتى خطيرة.[4] هكذا مثلاً أقتبست وسائل الاعلام أقوال وزير الأمن الداخلي يتسحاق اهرونوفيتش، والذي يفترض به بحكم وظيفتة ضمان حق مواطني دولة اسرائيل بالتظاهر وحماية حقهم في التعبير، حين قال انه يعمل على منع المظاهرات ضد الحرب؛[5] رئيسا بلديتي حيفا واللد وهما مدينتان مختلطتان تسكنهما مجموعة سكانية عربية كبيرة – حاولا منع مظاهرات في المدينتين ضد الحرب.[6] بالاضافة الى ذلك، طالبا وزير الخارجية ليبرمان ووزير الاعلام اردان بوقف بث قناة الجزيرة في اسرائيل.[7]

عنف ضد متظاهرين: امام التحريض وانعدام التسامح في الجدل والخطاب العام، ربما لم يكن مفاجئا لمس الظاهرة المقلقة التي لوحظت في الصيف الأخير، وهي مهاجمة متظاهرين احتجوا ضد الحرب من قبل مجموعات منظمة من القوميين. وهكذا، في عدد من المظاهرات التي نظمت في تل أبيب وحيفا شتم نشطاء يمين نشطاء يسار وهددوهم، مزقوا لافتات، قذفوهم بالبيض، الحجارة والزجاجات، بل اعتدوا عليهم وضربوهم.[8] في هذا السياق يجدر التذكير بأنه تقع على عاتق الشرطة ضمن واجبها حماية حرية التعبير، أن تحمي حماية سلامة المتظاهرين. صحيح أن قوات الشرطة فصلت بين مظاهرات اليسار وتلك الخاصة باليمين، لكنها لم تنجح في مواصلة حماية المتظاهرين بعد ان تفرقت المظاهرات.

اعتقال متظاهرين وتقديم لوائح اتهام: ان تعاطي الشرطة مع المظاهرات ضد الحرب التي جرت في أرجاء البلاد خلال هذه الفترة الصاخبة كان تعاطيا مزدوج المكاييل. من جهة، بدا ان الشرطة انتهجت سياسة موجهة لتقليص الاحتكاك العنيف مع المتظاهرين؛ ومن الجهة الثانية نفذت الشرطة اعتقالات جماعية- ففي خلال شهر واحد تم اعتقال نحو 1500 متظاهر قسم منهم قاصرون. كل المعتقلين تقريبا كانوا عربا، وتم اعتقالهم في اعقاب مظاهرات جرت في بلدات عربية. تم تقديم لوائح اتهام ضد نحو 350 منهم على مخالفات كالإخلال بالنظام

شليف، **رونا كينان تلغي عرضًا هذا المساء في حيفا على أثر تهديدات على حياتها**، هآرتس، 31.7.2014؛ ناتي توكر، **دورنر رفضت شكاوى ضد غدعون ليفي: "حرية التعبير هدفها حماية الاراء الاستثنائية"**، هآرتس، 19.8.2014.

[4] للتوسع يُنظر: توجه جمعية حقوق المواطن الى المستشار القضائي للحكومة، 24.7.2014، http://www.acri.org.il/he/32231.

[5] **"اذا احتجنا – سنحتل قطاع غزة"**، شبكة الاذاعة الثانية, 19.7.2014.

[6] بيان على صفحة الفيسبوك الخاصة برئيس بلدية حيفا، يونا ياهف, 18.7.2014, http://on.fb.me/1FcHEh1; **رئيس بلدية حيفا للشرطة: امنعوا مظاهرات العرب في حيفا**، شبكة الاذاعة الثانية، 18.7.2014؛ **استعراض للوحدة في جلسة مجلس بلدية اللد**، بيان على موقع بلدية اللد, 6.8.2014.

[7] أوفير دور، **أردان ينافس ليبرمان: يأمر بإنزال قناة الجزيرة عن الهواء**، كلكاليست، 22.7.2014.

[8] يُنظر مثلاً: يردين سكوب، **نشطاء يمين اعتدوا بالضرب على ناشط يساري في مظاهرة بتل أبيب**، هآرتس، 12.7.2014؛ ايتاي عميكام، **عنف ضد متظاهري اليسار في تل أبيب: "الشوارع اكتسحها الخوف والرعب"**, mako- القناة الثانية، 13.7.2014؛ جاكي خوري، تسفرير رينات وروعي تشيكي أراد، **مئات نشطاء اليمين هاجموا متظاهري اليسار في حيفا؛ مواجهات في تل أبيب أيضًا**، هآرتس، 19.7.2014؛ عدي بن حور، **أحد الزعران أراد مهاجمتي أيضًا. بدوت يساريًا أكثر من اللازم**، موقع ميدا، 27.7.2014؛يعيل مروم, **مرة أخرى: الاعتداء على نشطاء يسار في ختام المظاهرة ضد الحرب**، موقع "سيحا مكوميت" (محادثة محلية)، 27.7.2014.

العام، التجمهر المحظور، الشغب في مكان عام ومخالفات عنف ضد أشخاص وممتلكات.[9] وفقاً لمركز عدالة، الذي مثل قسماً من المتظاهرين المعتقلين، تم تفريق مظاهرات كثيرة دون أي مبرر وبشكل مناقض للقانون، ونفذت الشرطة اعتقالات وقائية واعتقالات غير قانونية حتى بحق قاصرين.[10]

في هذا السياق تجدر الإشارة الى أننا نشهد في السنوات الأخيرة سيلاً من لوائح الاتهام ضد متظاهرين، تستند على ركائز واهية وفي بعض الأحيان زائفة ايضاً. هذه الظاهرة تنعكس ايضا من خلال كثرة الأحكام التي تبرئ متهمين من خلال محو لوائح اتهام وفقاً لتوصية المحكمة، ومن خلال النقد المتزايد الذي تطلقه المحاكم على سلطات تطبيق القانون. في السنتين ونصف السنة الاخيرة تم تبرئة 54 متظاهرة ومتظاهراً وإلغاء 40 لائحة اتهام، وهذا فقط في الملفات التي تمكنت جمعية حقوق المواطن من العثور عليها.[11] في حالات كثيرة تؤدي قرارات متسرعة وعديمة الأساس القانوني لشرطيين الى الاعلان عن المظاهرة على انها "تجمهر غير قانوني"، الى التصعيد الزائد والى "مخالفات" اضافية، وفي نهاية الأمر الى قرار متسرع وعديم الأساس القانوني بتقديم لوائح اتهام. مقابل كثرة لوائح الاتهام الزائدة نشرت وزارة القضاء في آب الأخير مذكرة قانون، طرحت من خلاله نقل الصلاحية بتقديم لائحة اتهام في مخالفات مرتبطة بالمظاهرات من الشرطة الى النيابة العامة.[12]

بسط السلطة على الجدل في الشبكة: الظاهرة التي بدأت قبل التصعيد في الصيف وتسارعت خلاله هي استدعاء مواطنين للتحقيق على أثر تفوهات وتصريحات في الشبكات الاجتماعية.[13] ففي شباط 2013 مثلاً تم استدعاء مصوّر من سكان القدس الشرقية للتحقيق، بعد ان نشر بوست في الفيسبوك وصف فيه رئيس بلدية القدس بـ"رئيس بلدية الاحتلال"؛[14] في نيسان تم التحقيق مع مواطن عربي من سكان اللد واعتقاله منزليا، بعد ان قام بنشر بوست في فيسبوك ضد تجنيد العرب المسيحيين في الجيش؛[15] مطلع تموز تم التحقيق مع احد سكان بئر السبع وآخر من ريشون لتسيون، نشيطي يمين، بسبب نصوص ضد عرب نشراها في الشبكة؛[16] تم التحقيق مع طالب عربي

---

[9] ينيف كوبوفيتش ونير حسون، **هكذا يوقفون الاحتجاج | | 1,500 متظاهر اعتقلوا خلال شهر. كيف حدث أنهم جميعا عرب؟**، هآرتس، 15.8.2014. حول معاملة المتظاهرين العرب، ينظر ايضا فيما يلي، في فصل حقوق الاقلية العربية.

[10] حسن شعلان واحيا رافيد، **الحرب ضد اعمال الشغب: اعتقال ناشط عربي بارز**، ynet، 7.7.2014؛ **موجة الاعتقالات الأوسع منذ أكتوبر 2000**، بيان على موقع "عدالة"، 8.7.2014؛هاجر شيزاف، **مئات المعتقلين بسبب مظاهرات، عشرات منهم قاصرون ونشطاء سياسيون**، موقع "سيحا ميكوميت" (محادثة محلية)، 18.7.2014؛ **عدالة: الشرطة اتخذت اجراءات غير قانونية ضد متظاهرين** ، بيان على موقع "عدالة"، 17.9.2014.

[11] يُنظر مثلاً: ليئور ايلون، **فاينشطاين أمر بإلغاء لوائح اتهام ضد دفني ليف وتسعة نشطاء اجتماعيين اضافيين** ، هآرتس، 1.4.2014؛ يديديا بن أور، **الغاء الاتهام ضد شاب احتج على اطلاق سراح مخربين**، القناة 7، 17.8.2014. للاطلاع على قائمة التبرئة والغاء الاتهامات والاشارة الى قرارات المحاكم، يُنظر توجه جمعية حقوق المواطن الى المستشار القضائي للحكومة 29.6.2014، http://www.acri.org.il/he/31839.

[12] قانون نظام الاحكام الجنائية (تعديل رقم 62 – أمر ساعة) (تعديل رقم 2)، 2014، bit.ly/15donkI.

[13] اضافة الى الامثلة التالية، ينظر: عدي سمرياس, **بوستات خطيرة**، موقع "يوتير حام مجيهينوم" (أسخن مكان في جهنم)، 12.8.2014.

[14] نير حسون، **استدعاء مصور الى التحقيق لأنه وصف نير بركات "رئيس بلدية الاحتلال" في فيسبوك** ، هآرتس، 20.2.2014.

[15] **5 أيام اعتقال بسبب بوست في فيسبوك**، بيان على موقع "عدالة"، 29.4.2014.

[16] **التحقيق مع ناشطي يمين بشبهة التحريض**، موقع سروغيم، 3.7.2014.

واعتقاله منزليا بعد ان نشر عبر الفيسبوك دعوة الى تظاهرة احتجاج في قرية اللقية في النقب؛[17] خلال عملية "الجرف الصامد" تم اعتقال شاعر يهودي من بئر السبع بعد أن نشر بوستات حادة ولاذعة دعا فيها جنود الجيش الإسرائيلي الذين يحاربون في غزة الى توجيه أسلحتهم ضد وزراء الحكومة وأصحاب رؤوس الأموال؛[18] تم التحقيق مع مواطن عربي من سكان يافا بشبهة التحريض في الفيسبوك؛[19] تم اعتقال فلسطيني بعد ان نشر في فيسبوك دعوات ضد اسرائيل وضد يهود؛[20] وتم تقديم لائحة اتهام ضد فلسطيني من سكان الضفة الغربية بعد ان نشر بوست ضد قائد لواء في وحدة جولاني.[21] على الرغم من انه كان مواطنون يهود بين من تم استدعاؤهم للتحقيق على اثر تصريحات في الشبكة، إلا انه في معظم الحالات كان من تم التحقيق معهم عرباً.

هناك حالات تصل فيها التصريحات في فيسبوك الى درجة التحريض المحظور، خصوصاً عند الحديث عن صفحات خاصة تحمل أهداف عنصرية معلنة، وتشكل منبراً لتعابير الكراهية ووسيلة لتنظيم نشاطات عنيفة.[22] لا مانع من التحقيق في هذه الحالات التي تثير شبهات جنائية، ولكن في غالبية الحالات التي أشرنا اليها أعلاه – والتي تتناول تعابير نقد او احتجاج – لم يكن أي جانب جنائي في التصريحات، ولذلك لم يكن للشرطة أي مبرر لاستدعاء الشخص الى التحقيق ولا احتجازه او اعتقاله بالتأكيد. **إن مجرد الدعوة للتحقيق، حتى لو لم يكن يؤدي في نهاية المطاف الى لائحة اتهام، فانه ينطوي على ترك اثر رادع وقاس على حرية التعبير**، خصوصاً حين تكون أداة الاستدعاء للتحقيق على أثر تصريحات قاسية، أداة مفعّلة اكثر ضد عرب وضد من يعبرون عن آراء تتجاوز الإجماع. يجب أن نذكّر أيضًا بأن الجدل في الشبكات الاجتماعية ليس رسمياً، وأحيانا تكتَب أمور دون التفكير فيها مليًا، او من جهة اخرى – وسط صخب وحماس اللحظة ونتيجة استعار المشاعر، خصوصاً في الفترات المتوترة. هكذا مثلاً كتب قاضي محكمة الصلح في تل – أبيب ايتاي هرملين: "الحديث عن فترة يسودها التوتر الأمني والإجتماعي والتي تلهب الغرائز وتدفع الاشخاص الى التعبير، في بعض الأحيان، بعدائية ومن خلال المس بمشاعر الآخر. مع هذا، في دولة دمقراطية تقدس حرية التعبير، لا مكان لإعتقال أشخاص بسبب تصريحات فقط، طالما لا يدور الحديث عن دفع للقيام بمخالفة أو دعوة واضحة للمس بشخص آخر".[23]

إن بسط السلطة على الجدل في الشبكة خلال الحرب تم أيضا بواسطة **مواطنين فرديين ومشغلين** "أخذوا مسؤولية" على تصريحات عمالهم واتخذوا بحقهم عقوبات نتيجة لذلك. بما أن هذه الظاهرة مست بالعمال العرب فقط، سنوسع في هذا الشأن لاحقا في الفصل الذي يتناول حقوق الأقلية العربية. وهنا نشير الى ظاهرة لا تقل خطورةً، وهي تنبي شركات كبيرة ومعروفة نظم عمل تمنع موظفيها من

---

[17] قدم مركز عدالة استئنافا على قرار الافراج عن الشاب بشروط تقييدية. الاستئناف bit.ly/1AGBSGB.

[18] يوفال براك، **تقرير: اعتقال شاعر بسبب قصيدة احتجاج ضد الحرب في غزة** ، التلفزيون الاجتماعي، 10.8.2014؛ ليور الالوف، **اعتقال شموئيل بروشلمي**، "والا"، 19.8.2014.

[19] عيدو بن بورات، **تحقيق مع عربي من يافا بشبهة التحريض في فيسبوك** ، القناة السابعة، 21.8.2014.

[20] دولة اسرائيل (لواء تل ابيب) ملف رقم14-07-45877**دولة اسرائيل ضد اشرف سلومان** (قرار بتاريخ 23.7.2014).

[21] غيلي كوهين، **الجيش قدم لائحة اتهام ضد فلسطيني نشر بوست عن ضابط غولاني** ، هآرتس، 4.9.2014.

[22] هكذا مثلاً في حالة لائحة الاتهام ضد صاحب صفحة "عصابة اليهود". يُنظر: نداف نوبمان، **ثمن العنف: لائحة اتهام ضد مؤسس صفحة "عصابة اليهود"**، غلوبس، 5.8.2014.

[23] دولة اسرائيل (لواء تل ابيب) ملف رقم14-07-45877**دولة اسرائيل ضد اشرف سلومان** ، الحاشية 20 أعلاه.

التعبير أو من الإدلاء بمواقف في الشبكات الإجتماعية في سياق الوضع السياسي في الدولة، وتهدد بإجراءات تأديبية ضد الموظفين الذين يخلّون بهذه التعليمات.[24] كما ظهرت حالات مشابهة في سير عمل قسم من مؤسسات التعليم العالي ضد طلاب وأعضاء طاقم تدريس– وسنوسع بهذا الشأن فيما يلي في القسم الذي يتناول حرية التعبير في الأكاديمية.

نعود ونكرر ونذكر بأن حرية التعبير حيوية لوجود مجتمع ديمقراطي. امتحان حرية التعبير ليس في المقولات التي تحظى أصلاً بموافقة واسعة، بل في المقولات القاسية والمثيرة للسخط التي يصعب تحملها؛ وواجب المجتمع والتزامه بحرية التعبير يختبَر خاصة في فترات الحرب، والانقسامات الحادة في الرأي والشروخ الاجتماعية والقومية.

حرية التعبير في الأكاديمية

نزعة إسكات النقد والأصوات الخارجة عن الإجماع خلال عملية "الجرف الصامد" لم تتجاوز مؤسسات التعليم العالي أيضًا. بدلاً من إثارة جدل وخطاب نقدي والدعوة الى التسامح، اختار عدد من رؤساء الجامعات المشاركة الفعالة في بسط السلطة على الخطاب والجدل ومعاقبة طلاب على تصريحات في الشبكة بدت حسب وجهة نظرهم أو حسب وجهة نظر طلاب آخرين في الحرم الجامعي – أنها غير لائقة. فمثلاً أبعدت كلية هداسا بشكل مؤقت طالبة عربية عبرت على صفحتها في الفيسبوك عن فرحتها من إصابة جنود الجيش الإسرائيلي بجروح، كما تم إلغاء مشاركة الطالبة في برنامج المتفوقين وسلبت منها بأثر رجعي منحة كانت تلقتها، وقدمت ضدها شكوى للشرطة.[25] نشر أيضا أن طالبين عربيين، في جامعة أريئيل وفي التخنيون سيقدمان لمحكمة الطاعة على أثر بوستات رفعوها على الفيسبوك بعد خطف الفتيان الثلاثة.[26] استنكرت جامعة بار إيلان قيام محاضر بإرسال رسالة الكترونية الى الطلاب عبّر فيها عن قلقه على الضحايا من الطرفين،[27] وسمحت للطلاب باستبدال دورة تعليمية لمحاضر "يساري" صرح ضد العملية على صفحته الشخصية في الفيسبوك.[28] كلية

---

[24] ينظر مثلاً: **مدير عام سلكوم ضد تصريحات سياسية متطرفة للعمال** ، "حيدر 404" (غرفة 404)– مدونة عيدو كينان، 21.7.2014؛ **بيزك تحذر عمالا من تصريحات اشكالية في الشبكات الاجتماعية في سياق عملية الجرف الصامد** ،"حيدر 404" (غرفة 404) – مدونة عيدو كينان, 22.7.2014.

[25] مصطفى عاطف قبلاوي، **رجاء، تم إبعادها عن دراستها وتلقّت عشرات التهديدات بسبب "تعليق"**، موقع "الحياة"، 23.7.2014؛ حاييم بيئور وهيلا فايسبرغ، **"الموت للعرب"، "13 جنديا قتيلا– فليزدادوا، آمين" – فصل عمال بسبب فيسبوك؟**، TheMarker، 30.7.2014.

[26] يردين سكوب وايلي اشكنازي، **تقديم طلاب عرب لمحاكمة الطاعة بسبب بوستات عن الخطف** ، هآرتس، 2.7.2014. التقرير يورد رد جامعة اريئيل: "جامعة اريئيل تعبر عن سخطها من التصريحات وتنظر اليها بخطورة شديدة، لذلك ستتم دعوة الطالبة لاستيضاح في لجنة الطاعة، وفقا للانظمة المنصوص عليها في دستور الجامعة".

[27] الجامعة اعلنت لاحقًا "أمام التهديد الذي يلوح لحرية التعبير في سياقات مختلفة بالفترة الأخيرة "لن تتخذ اجراءات ضد المحاضر. توجه جمعية حقوق المواطن الى عميد كلية القانون، 30.7.2014، ورد العميد في تاريخ 31.7.2014: http://www.acri.org.il/he/32392.

[28] يردين سكوب وحاييم ليفنسون، **بار ايلان صادقت لـ 30 طالبا بتغيير حصة دراسية لـ"محضر يساري"** ، هآرتس، 24.7.2014. التقرير يورد رد الجامعة وبموجبه ان الطالب الذي طلب تغيير الحصة بسبب اراء المحاضر تلقى موافقة لأن الحصة اختيارية، ولأن "الجامعة غير معنية باراء المحاضرين الخاصة طالما أنها تبقى خاصة. مثلما يحق للمحاضر حمل ارائه الخاصة، يحق للطلاب ايضًا اختيار لدى من يتعلمون".

تل حاي هددت بفصل معيد نشر على الفيسبوك مقولات حادة ضد الحرب في غزة؛ وبعد إجراء جلسة استماع له تقرر عدم إقالته والاكتفاء بتوبيخه.[29]

الأخطر من ذلك أنّ عدداً من مؤسسّات التعليم العالي **حذّرت الطلّاب من التعبير والتصريح في الشبكة**، على نحو يمكن تفسيره أنه يهدد ويردع الطلاب. هكذا أعلنت كلية تل حاي وجامعة بن غوريون وجامعة تل أبيب أنهن ستتخذن خطوات، وفق الحاجة، ضد الطلاب الذين يعبرون بشكل "متطرف"، "مهين" أو "غير لائق".[30] بدلاً من إصدار تعليمات للجامعات بعدم المس بحرية التعبير للطلاب والمحاضرين، دعا مجلس التعليم العالي الطلاب الى الحفاظ على "انضباط" في تصريحاتهم.[31] على الرغم من ذلك، خرج العديد من أعضاء الطاقم التدريسي في الاكاديمية ضد تقييد حرية التعبير وضد إخراس الأصوات التي تتجاوز الإجماع.[32]

إنّ مؤسسات التعليم العالي لا تتحمل أية مسؤولية قانونية أو جماهيرية، عن تصريحات من يتعلم فيها، وليس من شأنهم بسط السلطة على تعابير وجدل يتم خارج نطاقها، في الحيز الخاص للطلاب ولأعضاء الهيئة التدريسية، خصوصاً حين لا تكون للأقوال أية علاقة بالمؤسسة الأكاديمية وحياة الحرم الجامعي، وحين لا تكون موجهة للمس بمؤسسة التعليم ونشاطه الأكاديمي.

في الأيام الاعتيادية أيضا توجد في عدد من الجامعات **قيود قاسية على حرية التعبير للطلاب في المواضيع الخلافية**. تتخذ جامعة حيفا منذ سنوات عدداً من الممارسات والأنظمة التي تقيد حرية التعبير والاحتجاج للاقليات بشكل غير تناسبي واستثنائي قياساً بمؤسسات أخرى للتعليم العالي. كما ان منظومة القيود القمعية لا تسري على النشاط التجاري او على نشاط نقابة الطلاب، والتي يسيطر عليها تقريبا بشكل مطلق كتلة طلابية واحدة. وهكذا فإن الجامعة أبعدت عن النشاط الخلية الطلابية للتجمع الوطني الديمقراطي، بعد أن نظمت دون تصريح في يوم الكارثة لقاء مغلقا وهادئا مع سكرتير عام الحزب. هذه السنة أيضا منع عميد الطلاب للمرة الثالثة محاولة طلاب عرب إحياء ذكرى يوم النكبة في الجامعة. احتجاجا على رفض عقد نشاط حول الموضوع نظمت الخليتان الطلابيتان للجبهة وأبناء البلد تظاهرة احتجاج. ردا على ذلك أوقفت الجامعة نشاطهما,[33] وأبعدت عن الحرم الجامعي الطالبين اللذين يتوليان قيادة الخليتين. على أثر توجهات

---

[29] حجاي مطر، **كلية تل حاي تهدد بفصل معيد بسبب تصريحات حول الجرف الصامد**، موقع "سيحا ميكوميت" (محادثة محلية)،14.9.2014؛ حجاي مطر، **كلية تل حاي لن تفصل المعيد الذي صرح ضد الجرف الصامد** ، ذات المصدر، 16.9.2014. التقرير يشمل رد الكلية وبموجبه "من حق كل شخص أن يعبر عن ارائه مهما كانت، ولكن من المهم أن تقال بشكل لائق، حضاري ومحترِم".

[30] بيان على صفحة الفيسبوك الخاصة بكلية تل حاي، 28.7.2014، http://on.fb.me/1xshPFz؛ **كلية تل حاي تهدد بفصل معيد بسبب تصريح حول الصخرة الصلبة** ، الحاشية 29 اعلاه؛ عيدو كينان وجوني زلبر، **جامعة بن غوريون: متابعة اعضاء بهيئة التدريس وطلاب في الشبكة**، هآرتس، 27.7.2014؛ ليئور دطل، **أكاديمية مجندة // رسائل للجنود في القرية الأكاديمية: تل أبيب ضد المتطرفين**، TheMarker، 27.7.14.

[31] توجه الجمعية الى مجلس التعليم العالي، 24.7.2014، رد المجلس من تاريخ 29.7.2014 ورد الجمعية من تاريخ 30.7.2014: http://www.acri.org.il/he/32272. ينظر: أور كشتي، **مجلس التعليم العالي للطلاب: "تصرفوا بانضباط" في التصريحات السياسية**، هآرتس، 31.7.2014.

[32] أور كشتي، **منظمات المحاضرين الاكاديميين ضد ملاحقة تصريحات طلاب ومحاضرين في الشبكة**، هآرتس،29.7.2014؛ **350 عضو هيئات التدريس لرؤساء الجامعة: لنعد لقيادة مجددة لأجل مجتمع اكثر انفتاحا وتعددية** ، هآرتس ، أور كشتي، 4.8.2014؛ يردين سكوب، **محاضرون في جامعة تل أبيب: "يحاولون إخراسنا"**،هآرتس، 26.8.2014.

[33] توجه جمعية حقوق المواطن الى رئيس الجامعة، 14.5.2014، http://www.acri.org.il/he/31463؛ توجه "عدالة – المركز القانوني للدفاع عن حقوق الاقلية العربية في اسرائيل" (فيما يلي-"عدالة") الى رئيس الجامعة، 14.5.2014، http://bit.ly/1AGY9UO؛ يردين سكوب، **جامعة حيفا**

مركز "عدالة" إلى المحاكم وافقت الجامعة على إعادة الطلاب الى التعليم شريطة ان يلتزما بعدم تنظيم أو المشاركة في نشاطات سياسية بدون ترخيص حتى موعد اجتماع لجنة الطاعة بشأنهما,[34] وقصرت أيضا من فترة تجميد نشاط خليتي الجبهة وأبناء البلد.[35] أمام المحكمة لا يزال ماثلا استئناف قدمته جمعية حقوق المواطن في آذار 2014 بخصوص الصلاحية التي نسبتها لنفسها جامعة حيفا ورسختها في دستورها والقاضية بالوقف التام للنشاط الجماهيري في الحرم الجامعي لفترة غير محدودة الأمد.

استخدمت الجامعة هذه الصلاحية سنويا وكان آخرها خلال عملية "عامود السحاب" اواخر 2012، الى أن توجهت الجمعية الى المحكمة.[36] مسألة التقييدات على حرية التعبير في الجامعات تم بحثها هذا العام في لجنة التعليم، الثقافة والرياضة التابعة للكنيست. وطرحت في اللجنة حجج طلاب من اليمين ومن اليسار أيضا ضد الجامعة العبرية.[37] وقد عبرت اللجنة عن سخطها من تغيّب رؤساء الجامعات عن الجلسة وعدم تقديم ردود على حجج الطلاب، وأعلنت أنها ستواصل فحص الموضوع. على اثر توجهات كثيرة من طلاب، والنقد الحاد الذي طرح على سلوك المؤسسات الأكاديمية أجرى مجلس التعليم العالي في شهر حزيران جلسة حول النشاط الجماهيري العام في الجامعات. ونشر المجلس موقفا وبموجبه "كل مؤسسة معترف بها للتعليم العالي لا تقوم بمنع أو تقييد حق الطالب بعقد نشاط جماهيري، بما في ذلك التنظم والتظاهر في أي موضوع"، ما عدا في حالات محددة.[38] ولكن يظهر من سلوك قسم من المؤسسات في الصيف الاخير أنه لم يجر بعد ترسيخ فكرة ان حرية التعبير ليست امتيازا بل انها حق أساس دستوري، ويقع على عاتق مؤسسات التعليم العالي دور حيوي في الدفاع عن هذا الحق.

أوقفت نشاط خلايا اليسار والخلايا العربية في الحرم الجامعي، هآرتس، 15.5.2014. التقرير يورد رد الجامعة وبموجبه، أيضًا: "طلب عميد الجامعة من الطلاب مسبقًا [...] عدم اجراء نشاط دون تصريح، بل حذرهم عدة مرات من أن خطوة كهذه ستؤدي الى اتخاذ اجراءات ضدهم. على الرغم من هذا، اختارت خليتا الطلاب من الجبهة وابناء البلد القيام بنشاط عام، خلافا للدستور ومن دون تصريح [...]، الجامعة لن تسلّم مع الفوضى ولن تتسامح اليوم مع حالات الاخلال الفظ بقراراتها".

[34] د.م 14-05-29042 **مصالحة ضد جامعة حيفا**. دعوة مستعجلة: http://bit.ly/1C4Zo1H ؛ قرار حكم يرسخ الاتفاق بين الطرفين: http://bit.ly/1riunxb؛ **على أثر تدخل المحكمة: الطلاب المبعدون يعودون الى الدراسة**، بيان على موقع "عدالة"، 20.5.2014.

[35] **على أثر استئناف عدالة للعليا: جامعة حيفا تتراجع عن تجميد نشاط خلايا الطلاب العرب**، بيان على موقع "عدالة"، 8.6.2014.

[36] استئناف مدني 14/1775 **مينسكي ضد جامعة حيفا**. لمداولات المحكمة: http://www.acri.org.il/he/24583.

[37] **ممثلو الجامعات تغيبوا عن الجلسة حول حرية التعبير في حرم الجامعات**، بيان على موقع الكنيست، 28.5.2014؛ **بروتوكول رقم 195 لجلسة لجنة التعليم والثقافة والرياضة**، موقع الكنيست، 28.5.2014. ينظر أيضًا مراسلات بين جمعية حقوق المواطن وبين المستشارة القانونية للجامعة العبرية، http://www.acri.org.il/he/31390.

[38] قرار مجلس التعليم العالي رقم 12/765 من تاريخ 10.6.2014، http://bit.ly/1viWDER، ص 5. ينظر أيضاً الى توجه جمعية حقوق المواطن لمجلس التعليم العالي عقب الجلسة، 9.6.2014.

حقوق الأقلية العربية

تحريض واسكات

العنصرية ضد الأقليات في إسرائيل بشكل عام، وضد المواطنين العرب بشكل خاص، ليست ظاهرة جديدة. لقد أشرنا في تقرير حقوق الانسان للعام 2013 بقلق الى عشرات الحوادث العنصرية ضد مواطنين عرب وقعت في جميع أرجاء البلاد – ابتداءً من تفوهات مذّلة ومظاهر فصل وإقصاء، مروراً بكتابة شعارات عنصرية وانتهاءً باعتداءات عنيفة ومروّعة.39 تقرير الائتلاف لمناهضة العنصرية للعام 2013 أشار هو الآخر الى ارتفاع كبير في نسبة الحوادث العنصرية ضد العرب، الى جانب تراجع في العدد الشامل لحوادث العنصرية في اسرائيل.40

في النصف الاول من العام 2014 تواصلت الظواهر "الروتينية" للتمييز والاقصاء ضد المواطنين العرب في اسرائيل،[41] وكذلك الظاهرة الاقسى وهي "بطاقة السعر": فمثلاً تم ثقب اطارات سيارات ورش شعارات مسيئة في جلجولية والجش ويوكنعام والفريديس وبلدات أخرى.[42] تجدر الإشارة في هذا السياق الى انه على اثر نشاطات الائتلاف لمناهضة العنصرية، صادقت الكنيست في ايلول 2014 على أنظمة غير مسبوقة وضعها وزير المالية، تمكن المواطنين العرب ضحايا اعتداءات "بطاقة السعر" من تلقي تعويض على الضرر اللاحق بممتلكاتهم.[43]

لقد وصلت العنصرية ضد الأقلية العربية في اسرائيل الى ذروة مخيفة في صيف 2014، مع قتل جلعاد شاعر، نفتالي فرنكل وايال يفراح وقتل محمد ابو خضير من القدس الشرقية، ومن ثم فترة الحرب على غزة والاعتداءات الصاروخية على اسرائيل. ان الديمقراطية في اسرائيل والمجتمع في اسرائيل ظهرا بمنتهى ضعفهما: ففي ديمقراطية جوهرية ومجتمع سليم، تفهم الدولة والغالبية الحاكمة حاجة الأقلية وحقها في الدفاع عن هويتها القومية، موروثها وثقافتها، وتدافع عن حقها في حرية التعبير والحرية السياسية. ولكن، في فترة التصعيد القاسي والمتوتر في الصراع الاسرائيلي الفلسطيني، **لم تنجح الاغلبية اليهودية في احتواء هوية الاقلية العربية في اسرائيل وارتباطها الطبيعي التاريخي، القومي والاجتماعي والعائلي بالفلسطينيين سكان غزة.**[44] ونتيجة لذلك **تزايدت بشكل مخيف مظاهر العنصرية، التحريض**

---

[39] طال داهان، **حقوق الانسان في اسرائيل – صورة للوضع 2013**، جمعيّة حقوق المواطن، كانون الأوّل 2013، صفحة 19- 26.

[40] شاهين نصّار وآخرون، **تقرير العنصريّة 2014**، الائتلاف لمناهضة العنصريّة، آذار 2014. يشمل التقرير الفترة الزمنيّة بين آذار 2013 وشباط 2014.

[41] ينظر: روعي تشيكي آراد، **لم تتسلم الشقّة، لأن "الجيران سيكون لديهم مشكلة مع كونها عربيّة"**، هآرتس، 27.2.2014؛ حاييم لفنسون، **مجموعة قوميّة–متديّنة تبادر لمشروع إسكاني "لليهود فقط" في يافا**، هآرتس، 28.1.2014.

[42] ينظر: حسن شعلان، **"عربي مجرم": كتابات مسيئة في جلجولية**، ynet، 11.3.2014؛ ايلي اشكنازي، **جريمة كراهية في الجليل: تمزيق إطارات وشعارات مسيئة في قرية الجش**، هآرتس، 3.4.2014؛ نتنئيل كاتس، **يوكنعام: شعارات "تدفيع الثمن" حفرت على سيارة عربي**، القناة السابعة، 27.4.2014؛ آحية رابيد وحسن شعلان، **الكراهية تصل الفريديس: "يحرقون البيت"**، ynet، 29.4.2014؛ إيلي اشكنازي وجاكي خوري، **جريمة كراهية في يوكنعام: نجمة داوود رُشّت على سيّارة مُزّق إطاراتها**، هآرتس، 30.4.2014؛ حسن شعلان، **جريمة كراهية: خرج في رحلةٍ ومُزقت إطارات سيّارته**، ynet، 4.5.2014.

[43] النظم الداخليّة لضريبة الأملاك وصندوق التعويضات (دفع التعويضات على أثر أعمال عنف ناتجة عن الصراع الإسرائيلي–عربي)، 2014. يُنظر: **محضر رقم 420 من جلسة لجنة الماليّة**، 11.9.2014، في موقع الكنيست؛ **وضع نظم داخليّة تمكّن التعويض على الأضرار النجمة عن عمليّات "تدفيع الثمن" ضد المواطنين العرب**، البيان من موقع الائتلاف لمكافحة العنصريّة، 16.9.2014.

[44] يُنظر مثلًا: ثابت أبو راس، **أخواني الإسرائيليون، أخواني الفلسطينيّون**، هآرتس، 4.8.2014. كذلك يُنظر الإشهار الذي أصدرته مؤسسات حقوق إنسان، ومنهم جمعيّة حقوق المواطن، في صحيفة هآرتس في تاريخ 25.7.2014. وقد جاء في الإشهار ان "الجمهور اليهود عليه أن يفهم أن المواطنين العرب في إسرائيل هم

والاسكات ضد الأقلية العربية، إذ تفشت في شرائح واسعة من الجمهور اليهودي وتجسدت في الحيز العام والحيز الافتراضي. هذا الجو الشعبي العنصري تلقى أحيانا غطاءً من السلطات، سواء بالأفعال أو بالتقاعس والصمت، مثلما سنفصل فيما يلي.

في الأيام الأولى من شهر تموز، بعد قتل الفتيان اليهود والفتى الفلسطيني من القدس الشرقية خرجت موجة من المظاهرات الصاخبة لمواطنين عرب في مواقع مختلفة من البلاد.[45] بموازاة ذلك تزايدت التقارير في الشبكات الاجتماعية ووسائل الإعلام عن مجموعات من الزعران تجمهرت في أماكن يعيش أو يعمل فيها عرب، وفرضت عليهم الذعر عبر هتافات صاخبة مثل "الموت للعرب" وما شابه ذلك من الأقوال المسيئة والتحريضيّة العنصريّة. وقع هذا مثلاً في برديس حنا والقدس ونتسيرت عيليت ومفترق وادي عارة ومواقع إضافية.[46] من فحص عينات للجدل في الشبكة والذي اجري مطلع تموز من قبل الائتلاف لمناهضة العنصرية والصندوق الجديد لإسرائيل، اتضح ان أكثر من ربع المتصفحين الذين صرحوا بما يتعلق بالتصعيد المتزايد، قد دعوا الى سلب الجنسية من المواطنين العرب المشاركين في المظاهرات، ونحو ربع منهم دعوا الى فرض مقاطعة اقتصادية على المصالح العربية، وفقط 6% من المتصفحين في الشبكة ممن صرحوا بهذا الخصوص دعوا الى الانضباط والاعتدال.[47] وكذلك، دعا وزير الخارجية ليبرمان الى مقاطعة المصالح العربية التي أضربت احتجاجاً على العملية في غزة؛[48] وفي استطلاع أجري أواخر تموز صرح 67% من المشاركين انهم سيتوقفون عن الشراء في بلدات أو متاجر عربية.[49]

تزايدت في فترة الحرب على غزة **مظاهر العنف والتحريض** ضد مواطنين عرب في الشوارع والشبكة. لقد انغمرت الشبكات الاجتماعية بتصريحات عنصرية ودعوات "الموت للعرب" وصفحات وضعت أمامها هدف نشر مضامين مسيئة وعنيفة. ان مجموعات فيسبوكية مثل "اسود الظل" و"عصابة اليهود" شكّلت منبراً للتحريض والعنصرية وأداة لتنسيق نشاطات عنيفة .[50] جرى في قسم من الحالات اغلاق الصفحات على اثر شكاوى من متصفحين، وفي حالات أخرى تم الشروع بتحقيق جنائي وتقديم لوائح اتهام بتهمة التحريض على العنصرية والعنف.[51] لقد جرت في الشوارع مظاهرات عنيفة وتعرضّ مواطنون عرب للملاحقات والتهديدات بل حتى للاعتداءات

جزء من الشعب الفلسطيني، وللكثيرين منهم أقرباء في قطاع غزّة. يتضامن الجمهور العربي بشكل طبيعي مع أبناء شعبه – أمام صور المواطنين القتلى، معظمهم من النساء والأطفال، والهدم المروّع في القطاع، يشعر المواطنون العرب بالغضب والمصاب، وهو ما لا يُعبّر عنه في الرأي العام والإعلام."

[45] يُنظر مثلًا: حنان شعلان ورعنان بن تسور، **سيارات تضررت واحرقت في قلنسوة: "انت يهودي"؟**،ynet،5.7.2014؛ احيا رافيد، **رعب في الباص: ميخال اصيبت بحجر في رأسها**، ynet, 7.7.2014؛ ماتي سيفر، **اعمال الشغب تتفشى: "كالحرب في العراق"**، ynet، 7.7.2014.

[46] ينظر امثلة وروابط في توجه الجمعية الى المستشار القضائي للحكومة، 10.7.2014. التوجه ورد المستشار القضائي، 4.11.2014: http://www.acri.org.il/he/31954.

[47] **مؤشر التحريض والعنف في الشبكة: 50% من الخطاب في الشبكة بخصوص التصعيد في الاسبوع الأخير يدعو الى سلب مواطنة ومقاطعة اقتصادية**، بيان في موقع الائتلاف لمناهضة العنصرية، 8.7.2014 (تم تحديثه: 19.7.2014).

[48] جاكي خوري ويوناتان ليس، **وزير الخرجية يدعو الى مقاطعة مصالح عربية تشارك بالاضراب احتجاجا على العملية**، هآرتس، 21.7.2014.

[49] ايلانيت حيوت، **67% من المستهلكين اليهود في اسرائيل: سنقاطع متاجر العرب** ، غلوبس، 30.7.2014.

[50] هيلو غلزر، **كتائب اليمين تهاجم | "اشعر في داخلي انه يجب ابادة وقنص واحراق كل يساري"** ، هآرتس، 24.7.2014؛ حاييم ريفلين، **اسرائيل 2014: عنصرية مومالحقة في الشبكة**، mako– القناة الثانية، 30.7.2014.

[51] عوديد يرون، **ازالة صفحة باروخ مارزل من فيسبوك بسبب التحريض**، 21.7.2014،هآرتس؛ **ثمن العنف: لائحة اتهام ضد مؤسس صفحة "عصابة اليهود"**، الحاشية 22 أعلاه؛ ايلانه كوريئيل، **لائحة اتهام ضد احد سكان بئر السبع بشبهة التحريض ضد العرب على فيسبوك**، ynet, 28.8.2014.

الجسدية.[52] برز في الخطاب الشعبي والنشاطات ضد مواطنين عرب الحضور المخيف لمجموعات منظمة مثل منظمة "لهافاه".[53] افاد مواطنون عرب في مواقع مختلفة من البلاد عن جو متوتر في أماكن العمل، وعن الخشية من التحدث بالعربية في الحيز العام، والخوف من التجول في الشوارع واستخدام المواصلات العامة.[54] صحيح انه سجلت في هذه الفترة أيضا اعتداءات عنصرية من قبل عرب ضد يهود،[55] ولكن الحوادث هذه كانت ضئيلة ومتناثرة، في حين انّ الاعتداءات العنيفة من قبل يهود ضد عرب جرت كجزء من المناخ العام الذي يهدد الأقلية.

إنّ التحريض والإسكات ضد الجمهور العربيّ تجليا هذا العام بشكل بارز في ظاهرتين مقلقتين وجديدتين نسبياً، وهما مندمجتان الواحدة بالاخرى: **فرض السلطة على الخطاب في الشبكات الاجتماعية** من قبل مواطنين يهود؛ **واتخاذ إجراءات عقابية، الى درجة الإقالة، ضد عمال وعاملات عرب** "تجرؤوا" على التعبير عن تضامنهم مع الضحايا الفلسطينيين في غزة او إسماع صوت نقدي نحو الجيش والدولة. لقد تناولنا في الفصل الخاص بحرية التعبير عن الرأي مظاهر انعدام التسامح امام النقد وأي موقف ومقولة تتجاوز الاجماع خلال الازمة والحرب، ولكن من المهم الاشارة الى ان الاسكات وجه بغالبته نحو الاقلية العربية. وهكذا فإن هذه الظاهرة عكست، فيما يتجاوز الاعتداء على حرية التعبير، **توجهاً خطيراً من نزع الشرعية عن الآراء والمشاعر القائمة لدى الجمهور العربي، بل حتى لمجرد وجوده كحيز عام او كجزء من المجتمع في اسرائيل.**

هناك عمال وزبائن مارسوا الضغط على مشغلين كي يقيلوا عمالا عرب صرحوا ضد الحرب في غزة، أو ضد دولة اسرائيل أو ضد جنود الجيش الاسرائيلي.[56] كان هناك ايضا مشغلون تابعوا نشاط موظفيهم في الشبكات الاجتماعية، وأقالوا بمبادرتهم عمالاً عرب بسبب

---

[52] ينظر مثلاً:
As War on Gaza Escalates so too Does Violence and Incitement Against Arab Citizens in Israel and anyone Who Voices Their Opposition to the War، Mosssawa Center، 20.7.2014؛
شاي فوغلمان واخرون، **التحريض على فيسبوك، الخوف من التجول في الشوارع، الملاحقة في اماكن العمل. هل وصلنا نقطة السقوط للهاوية في علاقات اليهود والعرب في اسرائيل؟**، هآرتس 31.7.2014؛ ندف تسنتسيبر، **ضوء احمر / عن الصرخات ضد مهران راضي**، ynet، 5.8.2014، ايلي اشكنازي، **شابات متهمان بمهاجمة عربي في صفد لأنه تصادق مع يهودية**، هآرتس، 11.8.2014؛ دانا يركاتسي، **الرئيس ريفلين: "التحريض ضد محمود ومورال مثيرة للسخط والقلق"**، "والا"، 17.8.2014؛ دانا يركاتسي، **اعمال شغب في "زفاف الخصام"، اعتقال 6 نشطاء يمين**، "والا، 18.8.2014. لتقارير مركزة عن حوادث عنصرية ينظر موقع http://he.kifaya.org.il.

[53] ياعيل فريدسون ومندي غروزمان، **المحكمة: لهافاه يمكنهم التظاهر خارج حفل زفاف العربي واليهودية**، nrg، 17.8.2014؛ آفي إيتسكوفيتش، **على أثر الزفاف المختلط: اعتصام**، mynet، 3.9.2014. جلعاد كريب، قبل أن تحرقنا لهافا، هآرتس، 2.9.014. بداية أيلول 2014، التمست 8 منظّمات للمحكمة العليا ضد المستشار القضائي للحكومة والمدّعي العام، مطالبين بمحاكمة النشطاء في تنظيم لهافا بتهمة التحريض العنصري والتحريض على العنف. قدّم الالتماس المركز الاصلاحي للدين والدولة، باسمه وباسم الائتلاف لمناهضة العنصريّة، مركز مساواة، مبارات صندوق أبراهام، جمعية موراشتينو، عوسيم شالوم، مركز اللاجئين والمهاجرين، والكيشيت في عاراد. ملف المحكمة 5977/14 في المحكمة العليا، المركز الإصلاحي للدين والدولة – الحركة لليهودية التقدميّة في إسرائيل ضد المستشار القضائي للحكومة، http://bit.ly/1yk18z4. يُنظر أيضًا: **المركز الإصلاحي والائتلاف لمكافحة العنصريّة: حاكموا نشطاء تنظيم لهافا**، بيان في موقع الائتلاف لمكافحة العنصريّة، 10.9.2014. (تحديث: 16.9.2014).

[54] ينظر مثلاً: **التحريض على فيسبوك، الخوف من التجول في الشوارع، الملاحقة في اماكن العمل. هل وصلنا نقطة السقوط للهاوية في علاقات اليهود والعرب في اسرائيل؟** الحاشية 52 أعلاه؛ اسماء اغبارية زحالقة، **"أمي، لا تتكلمي بالعبرية بجانب اليهودي"**، mako–القناة الثانية، 4.8.2014؛ ايلان لوكاتش، **عرب اسرائيل يستصعبون احتواء مظاهر العداء: "لم استطع مواجهة الكراهية"**, mako–القناة الثانية، 15.8.2014.

[55] مثلاً: سيارات تضررت واحرقت في قلنسوة: "انت يهودي"؟؛ رعب في الباص: ميخال اصبيت بحجر في رأسها، الحاشية 45 أعلاه.

[56] **67% من المستهلكين اليهود في اسرائيل: سنقاطع متاجر العرب** ، الحاشية 49 أعلاه.

تصريحاتهم. جرت خلال الصيف إقالة أو إبعاد عشرات العمال العرب سواء في اماكن عمل خاصة أو عامة مثل سلطات محلية ومستشفيات وغيرها.[57] في قسم من الحالات، تم اعادة العمال بعد تقديم اعتذار او بعد التوجه لمحكمة العمل لإعادتهم لأماكن عملهم.[58] تجدر الاشارة مرة أخرى إلى أنّ موجة العقوبات نحو عاملات وعمال بسبب تصريحاتهم بالشبكة وجه فقط للعمال العرب، ولم تصل الينا اية معلومة عن اقالة عاملات وعمال يهود بسبب تصريحات وتعبير عن الرأي في الشبكات الاجتماعية، على الرغم من أنّ هذه الشبكات تعج بالتصريحات القاسية والعنصرية ضد العرب.[59] من المهم الاشارة الى ان قانون التكافؤ الفرص في العمل يمنع المشغِّل التمييز ضد عامل بسبب وجهة نظره إلا في حال اذا كانت وجهة نظر أو تعبير يمسان بأداء العامل. عموماً، ليس لدى المشغلين اية مسؤولية عن تصريحات عمالهم في حياتهم الخاصة خارج مكان العمل، ويحذر عليهم تعقبهم او التدخل في حياتهم خارج مكان العمل عبر فرض العقوبات.[60] اذا كانت في المقولات المنشورة في الشبكة الاجتماعية درجة من التحريض مثل الدعوة الواضحة الى العنف – فمن الممكن تقديم شكوى ضد العامل في الشرطة، والتي من وظائفها اتخاذ قرارٍ ما اذا كان الامر جنائياً أم لا.

لقد وقف ضد المظاهر البشعة للعنف والتحريض عدد غير قليل من **الشخصيات العامة**، من بينهم رئيس الدولة رؤوفين ريفلين وزيرة القضاء تسيبي ليفني ووزيرة الصحة ياعيل جرمان، ورئيس الكنيست يولي ادلشتاين، وعضو الكنيست يتسحاك هرتسوغ والوزير السابق موشيه ارنتس. [61] مطلع تموز أقامت وزارة القضاء خطاً دافئاً لتلقي بلاغات باللغة العربية والعبرية عن تصريحات تتضمن التحريض. ولكن في المقابل، ضج صمت رئيس الحكومة ووزراء كبار من الحزب الحاكم. ان غياب الاستنكار من جهتهم اطلق رسالة مفادها التسليم بل شرعنة مظاهر التحريض والعنف ضد العرب.

---

[57] ينظر مثلاً: نوعام أمير، **صفد: ابعاد عامل في البلدية بعد تصريحات في فيسبوك**، معاريف، 21.7.2014؛ اور كشتي، ايلي اشكنازي ونير حسون، رئيس بلدية اللد فصل عاملة عربية عبرت عن فرحها بموت جنود في غزة، هآرتس، 22.7.2014؛ **"الموت للعرب"، مقتل 13 جنديا – ليزدد عددهم آمين" – اقالة عمال بسبب فيسبوك**، الحاشية 49 أعلاه؛ شارون مندل، **صرح ضد الجيش واسرائيل – وسوف يُفصل**، "كيكار هشبات" 31.7.2014؛ حجاي مطر، **موجة اقالات الحرب: المحكمة اعادت عاملة فُصلت بسبب شبهة بالتحريض في فيسبوك**، موقع "سيحا ميكوميت" (محادثة محلية)، 14.8.2014؛ ايريس لفشيتس كليغر، **نزاع عمل**، يديعوت احرونوت، 26.8.2014 (في موقع الائتلاف لمناهضة العنصرية). ينظر أيضًا توجه جمعية حقوق المواطن ومنظمات زميلة الى وزارة الاقتصاد ومفوضية المساواة في فرص العمل،28.7.2014، ورد المفوضية، 30.7.2014, http://www.acri.org.il/he/32332 وتوجه منظمة عدالة الى مفوضية المساواة في فرص العمل، 31.7.2014 http://bit.ly/1zDIG3L.

[58] ينظر مثلا: رفيطال حوفل، **ادارة مستشفى شيبا الغت ابعاد ممرض عربي صرح ضد الجيش الاسرائيلي**، هآرتس، 31.7.2014؛ **موجة اقالات الحرب: المحكمة اعادت عاملة فُصلت بسبب شبهة بالتحريض في فيسبوك** ، الحاشية 57 أعلاه؛ نزاع عمل بصلاحية قاض 14-08-26396 **رواشدة ضد مور مار م. ض.** (قرار حكم بتاريخ 26.8.2014).

[59] وينظر مثلاً: مقارنة بين غياب أي رد على اقوال معلقة الرياضة أوفيره اسياغ، التي دعت الى تحويل غزة لملعب كرة قدم، مقابل اقالة عابد نحفاوي، مدلك فرقة "بني يهودا"، الذي عبر عن حزنه لمقتل اطفال في غزة على صفحته بالفيسبوك. تامي اوزين، **ما المشكلة في اقالة مدلك بني يهودا؟** 31.7.2014.

[60] تسري قيود خاصة على العاملين في القطاع العام (حكومة، هيئات حكومية، سلطات تطبيق القانون وغيرها)، ويمكن تقديمهم لمحكمة الطاعة على سلوك لا يليق بوظائفهم، ومنها التصريحات العنصرية. للتوسع يُنظر: بين التحريض والاسكات: مواجهة التصريحات القاسية على الانترنت، جمعية حقوق المواطن، تموز 2014, http://bit.ly/1AZhBfy.

[61] جلسة الهيئة العامة للكنيست، 15.7.2014 (بروتوكول الكنيست، كتيّب 35، الجلسة 157)، اقوال الوزيرة تسيبي ليفني عن منظمة "هافاه"، ص. 51. http://bit.ly/1vsAtC8؛ **الرئيس ريفلين: "التحريض ضد محمود وموران مثيرة للسخط والقلق**، الحاشية رقم 5 أعلاه؛ عيدو بن بورات، **يعيل غرمان: أشد على أيدي محمود وموران**، القناة السابعة، 17.8.2014؛ **رئيس الكنيست: ممنوع السماح للاقلية الزاعقة بالسيطرة على الخطاب؛ رئيس المعارضة: يُحظرعلينا بعد مواجهة الرياح السامة التي تهب هنا**، **بيان في موقع الكنيست** 28.7.2014؛ شارون مندل، **الرئيس رئوفين ريفلين استنكر العنصرية ضد لاعب وتعرض لشتائم**، "كيكار هشبات"، 6.8.2014؛ موشيه أرنس، **كفى للتحريض ضد المواطنين العرب**، هآرتس، 19.8.2014.

من المهم التذكير ثانية ان الهجمة الحالية ضد المواطنين العرب من قبل مواطنين آخرين في اسرائيل لم تحدث في فراغ، بل نمت على تمتداد سنوات ورعاها سياسيون دفعوا قدماً تشريعات وسياسات تحت شعار "لا ولاء – لا مواطنة"،[62] وشجّعوا التعامل مع العرب في اسرائيل على انهم مواطنون من الدرجة الثانية في أفضل الحالات، وعلى أنهم أعداء في أسوأها. وقد شهدنا في العام الأخير أيضاً **اقتراحات قانون** وجهت بوضوح أو بشكل مبطن ضد الاقلية العربية:

- اقتراح قانون القومية بصيغه المختلفة يسعى الى ترسيخ تعريف اسرائيل كدولة يهودية في قانون اساس. هذا التعريف من شأنه ان يفتح باباً واسعاً وخطيراً لشرعنة سياسة تمييزية وعنصرية ضد غير اليهود. ان مجرد تعريف الدولة في قانون اساس كدولة يهودية يحدد ويفرض هرمية بين مواطنين يهود – الذين "تنتمي" الدولة لهم – وبين مواطنين غير يهود – الدولة لا "تنتمي" لهم – وبذلك يقصي المواطنين العرب ويميز ضدهم حتى لو كان ذلك على مستوى تصريحي.
- اقتراح قانون"الحوكمة"، الذي سنته الكنيست في آذار 2014، رفع نسبة الحسم من خلال المس بتمثيل اقليات في الكنيست، بالأخص الجمهور العربي والجمهور الحريدي.[63]
- اقتراح قانون الاعفاء الضريبي عن الشقة السكنية الأولى في المباني السكنية الجديدة يشترط حجم الامتياز بالخدمة العسكرية او القومية، على نحو يميِّز ضد العرب والحريديين وأشخاص ذوي محدوديات ومجموعات سكانية اخرى,[64]
- اقتراح قانون يسعى الى الغاء مكانة اللغة العربية كلغة رسمية في دولة اسرائيل، [65] وهو ما يعني المس بمكانة المواطنين العرب وحقهم في اللغة والثقافة، واقصائهم من الحيز العام.[66]

ان المعاملة التمييزية مع المواطنين العرب تتجلى أيضاً في المعاملة التي يتلقاها ممثلوهم. في نهاية تموز قررت اللجنة التأديبية التابعة للكنيست **إقصاء النائبة حنين زعبي** لمدة 6 اشهر من جميع الجلسات في الهيئة العامة للكنيست واللجان (ما عدا التصويت)، وذلك بسبب تصريح لها بشأن خطف الفتيان اليهود الثلاثة. هذه العقوبة الحادة جداً التي اتخذت للمرة الاولى من قبل اللجنة التأديبية التابعة للكنيست على خلفيّة تصريح ما، والمرة الاولى التي يعاقب فيها عضو كنيست على خلفيّة تصريح لا يشكل تهديداً أو تحريضاً أو بذاءةً أو اساءةً أو إهانةً

---

[62] للتوسع ينظر: رونين فدلينغر وطال دهان، **تقرير وضع الديمقراطية 2011–**2010, الفصل الثاني: الأقلية العربية، جمعية حقوق المواطن، تشرين 2010؛ **تشرين الأول 2009: المواطنون ليسوا أعداء**، جمعية حقوق المواطن، ايلول 2009.

[63] قانون انتخابات الكنيست (تعديل رقم 62), 2014-. موقف جمعية حقوق المواطن: http://www.acri.org.il/he/28451 ؛ موقف عدالة: http://bit.ly/1vZ9nlK؛ موقف مركز مساواة: http://bit.ly/1vt0oYD. يجب الاشارة الى أن هناك من يدعي بأن رفع نسبة الحسم لن تضر بتمثيل الاقليات اذا ما تم بالتدريج، وهناك من يدعون بأنها حتى ستفيد الجمهور العربي. ينظر: غدعون راهاط وعوفر كنيغ, **اقتراح قانون أساس: الحكومة (تعديل – تغيير نظام الحكم)، واقتراح قانون أساس: الحكومة (تعديل – تعزيز قوة الحكم ورفع نسبة الحسم)** ، المعهد الاسرائيلي للديمقراطية، 18.3.2013؛اريك بندر، **"رفع نسبة الحسم ستساعد الاحزاب العربية"**،nrg معاريف، 10.2.2014.

[64] حول اقتراح القانون، المسمى "الضريبة المضافة 0" سنتوسع لاحقاً في الفصل الذي يتناول الحق في السكن. للتوسع حول الاشكالية في ربط الحقوق بالواجبات عموماً وبالخدمة العسكرية خصوصا ينظر **تقرير وضع الديمقراطية 2011–2010, الفصل الثاني: الأقلية العربية**، الحاشية 61 أعلاه.

[65] يوناتان ليس، **اقتراح قانون: الغاء مكانة اللغة العربية كلغة رسمية في اسرائيل** ، هآرتس، 26.8.2014.

[66] يوناتان ليس، **ريفلين ضد قانون الغاء العربية كلغة رسمية: هذا استفزاز**،هآرتس، 1.9.2014؛ **تعايش – ليس بلغة القوة** ، امنون باري سولتسيانو وثابت أبو راس، ynet، 2.9.2014؛ تسفي برئيل، **رعب اللغة العربية**،هآرتس، 3.9.2014؛ افروم بورغ، **أبرتهايد لغوي** ،هآرتس، 7.9.2014.

أو تحقيراً. مراجعة قرارات اللجنة التأديبية أوضحت أنّ اللجنة امتنعت حتى اليوم عن المعاقبة على تصريحات خطيرة لأعضاء كنيست – جميعهم يهود – وجزء منها ضد النائبة زعبي نفسها. النائبة زعبي الى جانب جمعية حقوق المواطن ومركز عدالة قدموا التماساً الى المحكمة العليا ضد القرار .[67]

مثال على المعاملة التمييزية من قبل سلطات الدولة للمواطنين العرب هو **معاملة الشرطة للمتظاهرين** خلال عملية "الجرف الصامد". في المظاهرات التي جرت في ارجاء البلاد ضد الحرب تم اعتقال نحو 1500 متظاهراً، كلهم تقريبا عرب.[68] في احدى الحالات اشتمل طلب اعتقال ثمانية مواطنين عرب من سكان تل السبع "بند القاء الحجارة" الذي يسري بالمناطق المحتلة وهو غير ساري في اسرائيل.[69] قدمت لوائح اتهام ضد نحو 350 من المعتقلين، ولم يكن أي منهم يهودياً – على الرغم من استخدام العنف من قبل متظاهرين يهود.[70]

مثال اضافي على توجه "دمغ" المواطنين العرب هو التعامل الخاص الذي "يحظون" به في **الفحوصات الامنية في مطار بن غوريون**. في أعقاب التماس قدمته جمعية حقوق المواطن عام 2007 ضد التمييز في الفحص،[71] أدخلت في السنوات الاخيرة تعديلات معينة على الفحص في مطار بن غوريون، وقد اعلنت الدولة هذا العام عن تفعيل جهاز جديد لفحص محتوى الحقيبة، والذي من شأنه تقليص الضرر والاهانة اللذين يسببهما الفحص المشدد العلني للمواطنين العرب.[72] يظهر من شهادات أولية أن الطريقة الجديدة أدت الى تحسين معين، خصوصاً في الفحص العلني لحقائب المسافرين قبل الرحلات المسافرة في مطار بن غوريون.[73] لكن الطريقة الجديدة لا تتعلق بمركّبات اضافية في عملية الفحص الأمني، ومنها فحص حقيبة اليد والتحقيق مع المسافرين في مطار بن غوريون، هذا بالإضافة الى عدم تطرقها للفحص الأمني المهين في مطارات أخرى داخل البلاد أو فحص المواطنين العرب العائدين الى اسرائيل في شركات اسرائيلية ويتم فحصهم في مطارات خارج البلاد،[74] والى اشكاليات إضافية في الفحص.[75] وعلاوة على ذلك – على المستوى المبدئي، هذه التعديلات لا تداوي الخلل

---

[67] التماس 14/6706 عضو الكنيست حنين زعبي ضد اللجنة التأديبية التابعة للكنيست. ينظر في موقع جمعية حقوق المواطن نص الالتماس وقائمة تستعرض تصريحات اعضاء الكنيست التي بحثتها اللجنة والعقوبات التي فرضت عليهم: http://www.acri.org.il/he/33060.

[68] **هكذا يوقفون احتجاجا: | | 1,500 متظاهر اعتقلوا خلال شهر. كيف حدث انهم جميعا عرب؟** ، الحاشية 9 أعلاه.

[69] رفيطال حوفل، **الشرطة اعتقلت ثمانية اسرائيليين بواسطة بند قانون الحكم العسكري الساري في المناطق فقط** ،هآرتس، 14.7.2014.

[70] **عدالة: الشرطة اتخذت خطوات غير قانونية ضد متظاهرين**، الحاشية 10 أعلاه؛ **هكذا يوقفون احتجاجا: | | 1,500 متظاهر اعتقلوا خلال شهر. كيف حدث انهم جميعا عرب؟**، الحاشية 9 أعلاه. التقرير يورد رد الشرطة وجاء فيه أيضًا أن الشرطة "تطبق القانون على اعمال الشغب بشكل متساو [...] الشرطة تسمح بحرية التعبير والاحتجاج بل تقوم بخطوات حوار مع القيادة المحلية لهدف تهدئة الخواطر، الى جانب هذا فإن حوادث انتهاك النظام العنيفة تتم معالجتها بحزم ودون أي تسامح".

[71] التماس 07/4797 **جمعية حقوق المواطن ضد سلطة المطارات**. لمداولات المحكمة http://www.acri.org.il/he/1778.

[72] بلاغ الدولة في التماس 07/4797، نيسان 2014, http://bit.ly/1y0sZFB.

[73] عميره هس، **بعد سنين من الاهانة في مكار بن غوريون، العرب يتحدثون عن تحسن في ظروف الفحص** ، هآرتس 26.3.2014.

[74] **بعد سنين من الاهانة في مطار بن غوريون، العرب يتحدثون عن تحسن في ظروف الفحص** ، الحاشية 73 أعلاه؛ **تعامل مهين مع عاملة الجمعية خلال الفحص الأمني في مطار بن غوريون وال عال**، بيان على موقع جمعية حقوق المواطن، 22.5.2014.

[75] للتفاصيل ينظر رد جمعية حقوق المواطن في التماس 07/4797، ايار 2014، http://bit.ly/1HLqgUG. .

المتأصل في أسلوب الفحص: **استخدام معيار القومية في القرار حول تشديد الفحص، والتعامل مع كل مواطن عربي او مواطنة عربية، لكونهم عربا فقط، على انهم مصدر محتمل للخطر.**[76]

من المهم الاشارة على هذه الخلفية القاتمة **الى الجهود التي تبذلها منظمات في المجتمع المدني لتهدئة الخواطر والدعوة الى المصالحة والحوار**. على سبيل المثال، بادرت مجموعة "تاغ مئير" لزيارة عزاء في بيت عائلة ابو خضير من شعفاط بعد قتل ابنها؛[77] وعقدت خلال فترة الحرب وما بعدها عدة اجتماعات مشتركة لعرب ويهود في ارجاء البلاد.[78] على الرغم من ذلك، فإنّ مسؤولية النضال لمكافحة العنصرية تقع على عاتق سلطات الدولة، ومنها **وزارة التعليم**.

على أثر أحداث الصيف أعلن وزير التعليم أن الاسبوع الاول من السنة الدراسية سوف يخصص لمكافحة العنصرية،[79] وبلورت الوزارة برامج تعليمية في مواضيع مثل "العنف الكلامي في الشبكة والتحريض على العنصرية" و "الخطاب العام خلال فترة الحرب"؛[80] لكن معلمين ومربين ادعوا أن المادة غير كافية.[81] يظهر في الفترة الأخيرة أن وزارة التعليم على إدراك أنه لا يمكن الاكتفاء بذلك فقط لمواجهة ظاهرة العنصرية المتجذرة والخطيرة: فقد وصلتنا بشرى ان وزارة التعليم تنوي **مواصلة ترسيخ برنامج التربية ضد العنصرية على مدار السنة**، بشكل مدمج مع نشاط تربوي تم تطويره في وزارة القضاء؛[82] ولمناسبة "اسبوع الآخر هو أنا" الذي احيته الوزارة في تشرين الثاني تم اطلاق موقع انترنت جديد مع اسم أكثر وضوحاً – "من التسامح الى منع العنصرية والى الحياة المشتركة".[83]

ان الجهود التي تبذلها وزارة التعليم، والمقولة المستشفة منها عن الاهمية التي يوليها كبار مسؤولي الوزارة للتربية ضد العنصرية، عالية الاهمية، ولكي تثمر، عليها أن تشكل جزءاً من سيرورة تربوية شاملة على قيم الديمقراطية وحقوق الانسان والحياة المشتركة. يجب دمج التربية على هذه القيم في طيف الاجيال كلها، في كل تيارات التعليم في اسرائيل وفي كل مركبات السيرورة التربوية – بدءاً بالحضانة وانتهاءً بجهاز التعليم العالي ومؤسسات تأهيل المعلمين، وترسيخها في مواضيع التعليم المختلفة. ان سيرورة من هذا القبيل تستوجب توفير أدوات للمعلمين والمعلمات خلال تأهيلهم، لغرض التعاطي التربوي اللائق مع مظاهر العنصرية في الصفوف والمدارس. كما تستوجب ايضاً الاستفادة من القوة الكامنة في التعليم غير الرسمي وحركات الشبيبة للنضال ضد العنصرية والقيم غير الديمقراطية.[84]

---

[76] للتفاصيل ينظر رد جمعية حقوق المواطن في التماس 07/4797، الحاشية 75 أعلاه.

[77] **زيارة تقديم عزاء في بيت عائلة أبو خضير**، التلفزيون الاجتماعي، 9.7.2014.

[78] ينظر مثلاً: **اجتماع طارئ يهودي–عربي: حيفا ضد العنصرية والعنف**, 7.8.2014 (دعوة على الفيسبوك)؛ حين بيتر، **تقرير: مؤتمر الجليل: كيف نحارب العنصرية بعد الحرب؟**، التلفزيون الاجتماعي، 18.9.2014.

[79] **وزير التعليم في لجنة التعليم: "الاسبوع الاول من التعليم سيخصص لمحاربة العنصرية"** , بيان على موقع الكنيست, 11.8.2014.

[80] اور كشتي, وزارة التعليم تبادر الى برنامج جديد لمحاربة العنصرية, هآرتس, 24.8.2014.

[81] ينظر مثلا: وزارة التعليم تبادر الى برنامج جديد لمحاربة العنصرية، الحاشية 80 أعلاه؛ يردين سكوب،بعد صيف من الاقتتال: معلمون يواجهون العنصرية في الصفوف وحيدين، هآرتس، 31.8.2014.

[82] رفيطال بلومنفلد، بسبب احداث الصيف: وزارة التعليم اطلقت برنامج محاربة العنصرية، "والاه"، 17.11.2014.

[83] http://cms.education.gov.il/EducationCMS/Units/ui/

[84] للتوسع ينظر توجه جمعية حقوق المواطن الى وزير التعليم، 13.8.2014، http://www.acri.org.il/he/32500.

التربية على العيش المشترك يستوجب ايضاً تعريف الطلاب في جهاز التعليم اليهودي على تاريخ الأقلية العربية في اسرائيل وروايتها، كما وتقوية تعليم اللغة العربية. لقد قدمت لجان مختلفة نشطت في وزارة التعليم سلسلة من التوصيات في مجال التربية المدنية والتربية على العيش المشترك؛[85] ومن شأن تبني التوصيات ان يساهم الى حدٍ بعيد في النضال ضد العنصرية في المجتمع بإسرائيل، هذا بالإضافة الى أنّ الاعتراف بأهمية التربية ضد العنصرية يجب ان يتجسد ايضاً بزيادة ميزانية قسم التربية المدنية في وزارة التعليم، الذي يتولى وظيفة قيادة النضال التربوي ضد العنصرية، وباقي الأقسام التي تدير برامج مشابهة في هذا المجال.

المواطنون العرب البدو في النقب

بدأ العام 2014 بنغمة متفائلة من ناحية حقوق المواطنين العرب البدو في النقب، بعد تجميد **مخطط برافر**.[86] الهدف المعلن من المخطط كان تنظيم مسألة الاستيطان في النقب، لكنها سعت عملياً إلى تنظيم مسألة ملكية الأراضي في النقب، من ضمن ذلك مصادرة مساحات تبلغ مئات آلاف الدونومات من العرب البدو. كذلك سعى المخطط إلى فرض تسوية من جهة واحدة على المواطنين العرب البدو سكان القرى غير المعترف بها في النقب وتركيزهم في منطقة ضيقة ومحددة سلفاً، وذلك عبر اقتلاع عشرات البلدات من مكانها والتهجير القصري لما يزيد عن أربعين الفاً من سكانها. في كانون الاول 2013، بعد ان كان مخطط برافر قد وصل إلى مراحل متقدمة من التشريع، قرر رئيس الحكومة تجميده.[87] وقد سبق القرار نقد ومعارضة واسعان للمخطط، ونضال مكثف للسكان العرب البدو ومنظمات حقوق انسان.

ولكن خلال 2014 تبدّد التفائل، **حين تبيّن أنه حتى بعد تجميد اجراءات تشريع المخطط، فقد تواصلت على أرض الواقع السياسة التي عكسها: اجراءات تخطيط تمييزية ولا تمكن من المشاركة، تتجاهل الواقع على الأرض والعلاقة التاريخية للمواطنين البدو بالأرض، تهدف الى تركيزهم في منطقة ضيقة.** هذه السياسة تمس بحقوق المواطنين العرب البدو بالمساواة والكرامة، وبحقهم "كأقلية أصلانية" في الحفاظ على ثقافتهم وانماط حياتهم المميزة.[88] قسم من اجراءات التخطيط تشمل حتى اخلاءاً قصرياً لبلدات بدوية لصالح اقامة بلدات يهودية جديدة في الحيز نفسه. فيما يلي بعض الامثلة.

- في تموز من هذا العام صادق المجلس القطري للتخطيط والبناء على إقامة خمس بلدات صغيرة في منطقة "مفوؤوت عراد" (مشارف عراد) (بدلاً من سبع بلدات جديدة تضمنها المخطط الاصلي)، ومنها أربع بلدات يهودية وبلدة واحدة يفترض أن

---

[85] تقرير "**أن نكون مواطنين**" في موقع قسم التربية المدنية والعيش المشترك في وزارة التعليم، تقرير اللجنة الجماهيرية في موضوع التربية من أجل الحياة المشتركة بين اليهود والعرب في إسرائيل–موجز ، في موقع "قاسم مشترك"، لمبادرات صندوق ابراهيم والمركز التكنولوجي التربوي.

[86] كان مخطط برافر أساسًا لاقتراح قانون تنظيم التجمّعات البدويّة في النقب، 2013، وتم نقاشها في الكنيست ومن ثم تم تجميدها. للتوسّع بشأن المخطط واقتراح القانون، يُنظر: **حقوق الإنسان في إسرائيل – صورة الوضع 2013**، الحاشية 39 أعلاه، في صفحة 19–24.

[87] عاميت سيغال، **نهاية مفاجئة: مخطط برافر لتنظيم التجمّعات البدويّة في النقب جُمّدت**، mako أخبارالقناة الثانية، 12.12.2013.

[88] بشأن حقوق "أقليّات الوطن" يُنظر: بانة شغري–بدارنة، **حقوق المجتمع العربي في النقب** (ورقة موقف قدمت للجنة غولدبرغ)، تموز 2008، صفحة3–6.

يتم فيها تركيز السكان العرب البدو الذين يعيشون في المنطقة.[89] المغزى من المخطط هو المسّ بالقرى غير المعترف بها الواقعة في المنطقة. منظمات اجتماعية وبيئية، ممثلو السكان في المنطقة، وحتى أجسام حكومية حذرت من التداعيات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي قد يسببها المخطط. فبالاضافة إلى التأثير على السكان العرب البدو، اقامة بلدات جديدة في المنطقة المخصصة لمجموعة سكانية منتقاة، من شأنها أن تضعف مدناً وبلدات قائمة مثل عراد وبئر السبع والمس بسكانها، والى زيادة وتعميق عدم المساواة والتسبب بضرر قاس للمساحات المفتوحة[90]– وذلك على الرغم من وجود حلول بديلة بإمكانها توفير الطلب على الاسكان في منطقة النقب.[91]

- في اطار التغييرات على الخطة الهيكلية لمتروبولين بئر السبع، تسعى الدولة إلى تركيز آلاف سكان القرية غير المعترف بها وادي النعم، خلافاً لإرادتهم، في الأجزاء الجنوبية من بلدة شقيب السلام. في الالتماس الذي تقدم به الى المحكمة العليا كل من اللجنة المحلية في القرية وجمعية حقوق المواطن وجمعية بمكوم– مخططون من أجل حقوق التخطيط ومنتدى التعايش في النقب، تم الإدعاء بأن الخطة لا تليق بالاحتياجات الاجتماعية والثقافية للسكان، وتتجاهل طموحهم للاعتراف ببلدتهم كبلدة زراعية مستقلة، حيث سيمكنهم هذا الاعتراف من الحفاظ على أسلوب حياتهم. وكانت سلطات التخطيط قد أبطلت في الماضي مخططاً مشابهاً، ومن ضمن أسباب ذلك وقوع الحيّ المخطط في شقيب السلام بمحاذاة "رمات حوفاف"، وما يرافق ذلك من مخاطر.[92]
- يشكّل مخطط هيكليّ جزئيّ لوائي في منطقة "رمات تسيبوريم" تهديدًا بنقل أماكن سكنى عدة مجموعات رعي في جبل النقب إلى منطقة توطين جديدة، خلافًا لإرادتها. في جلسة عقدتها اللجنة الفرعية للقضايا التخطيطية المبدئية في حزيران 2014 قبلت اللجنة بشكل جزئي الاعتراض الذي قدمته جمعية حقوق المواطن وجمعية "بمكوم– مخططون من اجل حقوق التخطيط"،[93] ووافقت على ان المخطط لا يلبي بشكل كاف مجمل احتياجات البلدات العربية البدوية التي تعيش في المنطقة، والتي تطلب الحفاظ على مناهج حياتهم الخاصة، وعلى مجتمعاتها المتماسكة إلى جانب الحفاظ على الخلفية الاجتماعية

---

[89] لتفصيل المسّ بالقرى وإشكاليّات أخرى موجودة في المخطط، ينظر: توجّه جمعيّة بمكوم–مخططون لأجل حقوق التخطيط وجمعيّة حقوق المواطن للجنة القطريّة للتخطيط والبناء، حزيران 2014؛ نيلي باروخ، **الحكومة تعزز يهود النقب بكل قوّتها**. TheMarker، 29.6.2014.

[90] يُنظر مثلًا لموقف وزارة الماليّة، وزارة البيئة، وزارة المواصلات وسلطة الطبيعة والحدائق في جلسة رقم 535 للجنة الفرعيّة للقضايا التخطيطيّة المبدئيّة في يوم 17.6.2014؛ اقتراح ممثلة وزير البيئة وممثل وزير الماليّة في جلسة رقم 571 للجنة القطريّة للتخطيط والبناء في يوم 1.7.2014، صفحة 11، البروتوكولات لجلسات اللجان في موقع وزارة الداخليّة: http://bit.ly/12c9v47. كذلك يُنظر إلى: نمرود بوسو، **رغم الانتقاد: تمّت المصادقة على إقامة خمس بلدات على مشارف عاراد**، TheMarker، 1.7.2014؛ نمرود بوسو، **بلدية بئر السبع: "مخطط البلدات الـ10 يعمّق الاستقطاب الاجتماعي في النقب"**. TheMarker، 1.7.2014؛ ياعيل درال، **رغم اعتراض الخضر: المصادقة على مخطط لإقامة بلدات جديدة في منطقة عاراد**، كلكاليست، 1.7.2014.

[91] ينظر مثلًا: يوناتان يفراح، **متروبولين بئر السبع – تقرير احتياطي الإسكان**، شركة حماية البيئة، حزيران 2014.

[92] المحكمة العليا 1705/14 **لباد أبو عفاش ضد المجلس القطري للتخطيط والبناء**. لمداولات المحكمة: http://www.acri.org.il/he/32038.

[93] الاعتراض في موقع جمعيّة حقوق المواطن: http://www.acri.org.il/he/?p=27270.

والثقافية المختلفة لكلّ جماعة وعائلة. وعليه، تقرر أنه بموازاة تطوير بلدة رمات تسيبوريم، سيتم فحص امكانية اقامة نقاط سكن اضافية للبلدات العربية البدوية في المنطقة بمشاركة السكان.[94]

تجدر الإشارة بالإيجاب إلى انّ سلطات التخطيط أوصَت الحكومة باقامة **بلدة عربية بدوية جديدة اسمها رخمة**، مما يعتبر، عملياً، اعتراف ببلدة غير معترف بها بعد سنوات من النضال قاده سكانها. ستخصص البلدة التي يقترح اقامتها في منطقة يروحم للمجموعة السكانية البدوية التي تسكن في المنطقة ويصل اعدادها الى اكثر من الف نسمة، وقد جرت عملية تخطيطها من خلال التنسيق مع السكان.[95] نأمل أن تقبل الحكومة توصية المجلس القطري للتخطيط والبناء وأن تقرر اقامة البلدة بالفعل.

جنبًا إلى جنب مع إجراءات التخطيط المسيئة، يتواصل **هدم البيوت** طيلة الوقت.[96] وتعززت في السنتين الاخيرتين ظاهرة **الهدم الذاتي**: تهدد مديرية أراضي اسرائيل السكان بتقديم دعوى ضدهم والتي في اعقابها يفرض عليهم دفع تكاليف الهدم، فيفضل كثير من السكان هدم بيوتهم بأنفسهم. وفقاً لمعطيات منتدى التعايش للمساواة المدنية في النقب، 70% من المباني التي هدمت في النقب في النصف الاول من العام 2013 قام اصحابها بهدمها؛[97] ويتضح من البيانات التي تنشرها سلطة اراضي اسرائيل ان هذه الظاهرة تواصلت في العام 2014 أيضاً.[98]

يتجسد التعامل التمييزي مع المواطنين العرب البدو في النقب في وضع القرى البدوية الـ 11 التي جرى الاعتراف بها في السنوات الأخيرة، والتي تشكل المجلسين الاقليميين "القسوم" و"واحة الصحراء". تشير التقارير الثلاثة التي نشرت خلال العام المنصرم، من قبل منتدى التعايش للمساواة المدنية في النقب بالاشتراك مع مجموعة المصورين اكتيفيستيلز، وجمعية بمكوم ومركز أدفا،[99] إلى أنّ **الاعتراف بالقرى غير أوضاعها بالكاد**: فهي لا تزال تعاني من نقص في الخدمات والبنى التحتية مثل خدمات النظافة وتعبيد الشوارع والارتباط بالكهرباء والماء

---

[94] بروتوكول جلسة رقم 535 للّجنة الفرعيّة لقضايا التخطيط المبدئيّة من يوم 17.6.2014، يُنظر الحاشية 90 أعلاه.

[95] بروتوكول جلسة رقم 571 للمجلس القطري للتخطيط والبناء من يوم 1.7.2014، ينظر الحاشية 90 أعلاه. 3-6.

[96] للمعطيات حول هدم البيوت، يمكن النظر إلى بيان الناطق بلسان دائرة أراضي إسرائيل على موقع الدائرة، http://bit.ly/1CrlqvI، وكذلك في موقع منتدى التعايش السلمي في النقب، http://www.dukium.org/heb/?page_id=7680.

[97] **تقرير هدم المنازل العربيّة–البدويّة في النقب 2013/2012**، منتدى التعايش السلمي في النقب، شباط 2014. ينظر أيضًا: يانير ينغة، **في السنة الأخيرة: تضاعف هدم البيوت في القرى غير المعترف بها**، "والاه"، 17.3.2014 (المقالة تتطرّق للعام 2013).

[98] **انقلاب في مكافحة البناء غير القانوني في النقب: هدم 28 مبنى – منها 13 على يدّ المتعدّين أنفسهم**، بيان في موقع دائرة أراضي إسرائيل، 16.9.2014. **إنجاز نادر في تطبيق القانون في النقب: 18 متعدّين في النقب قرروا أن يعيدوا الأض للدولة من أجل الامتناع عن الدعاوى بحقّهم**، 10.9.2014.

[99] يوتام رونين (تصوير) وميخال روتم (بحث)، **بين التمييز والإهمال: القرى البدويّة المعترف بها والبلدات اليهوديّة الجديدة في النقب**، منتدى التعايش السلمي في النقب وأكتيفستيلز، آذار 2014؛ نيلي باروخ وشولي هرطمان، **لماذا ينعدم التطوير؟ عوائق أمام تطوير القرى البدويّة المعترف بها في النقب، والطريق إلى إزالتها**، بمكوم- مخططون لأجل حقوق التخطيط. آب 2014؛ نوعا داعان- بوزاغلو. **القرى المعترف بها (قرى أبو بسمة): عقد من نقص التطوير**، مركز ادفا، آب 2014. لرد وزارة الزراعة، انظر: تسفرير رينت، **الدولة اعترفت بـ 11 قرية بدويّة في النقب، لكن ذلك لا يعني أنهم يحصلون على الخدمات**، هآرتس، 29.5.2014.

وامكانيات تطورها محدودة. حتى بعد الاعتراف وتخطيط القرى من المستحيل تقريباً اصدار تراخيص بناء فيها، وقسم من هدم البيوت الذي جرى في السنة الأخيرة كان في القرى المعترف بها.

ان اهمال المواطنين البدو والتعامل معهم كمجموعة سكانية شفافة تجسدت هذا العام على نحو خطير للغاية خلال عملية "الجرف الصامد". فالقرى العربية البدوية، تلك المعترف بها وتلك غير المعترف بها، **تفتقر البنى التحتية لإقامة مساحات آمنة كما تفتقر غرف الأمان المتنقلة أو أي وسائل حماية من أي نوع كان**. انّ العديد من المباني السكنية هي مبان مؤقتة، غالباً ما تكون مصنوعة من الصفيح والزنك، لا تمكن قاطنيها من حماية أنفسهم من سقوط الصواريخ. لقد جبى هذا الوضع في الحرب الاخيرة ضحايا في الارواح والاجساد – فقد أصيبت شقيقتان، احداهما بجراح بالغة، وبعد عدة أيام قتل مواطن عربي فيما أصيب أربعة من أبناء عائلته، من بينهم طفل وطفلة.[100]

على الرغم من التوجهات المتكررة من قبل السكان ومنظمات حقوق انسان الى قيادة الجبهة الداخلية وجهات اضافية، سواءً خلال "الجرف الصامد" وفي جولات قتالية سابقة، لم تهتم الدولة بتقديم حلول حماية ملائمة للسكان على نحو يضمن حقهم في الدفاع عن حياتهم وسلامة اجسادهم، في الوقت الذي بذلت فيه جهوداً لتوفير حلول حماية فورية وخصوصاً غرف أمان متنقلة لسكان بلدات يهودية مجاورة يفتقر بعضها الى ملاجئ عامة وبنى تحتية ثابتة للوقاية والأمان. مما يثير القلق أكثر، هو عدم الاشارة للقرى غير المعترف بها في الخرائط والمخططات الهيكلية في النقب كمناطق تقع عليها بلدات مأهولة، وتراود الشك ان تكون أراضي القرى غير المعترف بها معرفة وفق منظومة "القبة الحديدية" على انها "مناطق مفتوحة"، لا تستدعي الرد لاعتراض الصواريخ.[101]

لقد ردت محكمة العدل العليا بشكل جزئي التماساً تقدم به سكان ومنظمات خلال الحرب، طالبوا من خلاله توزيع غرف حماية متنقلة بشكل فوري في القرى، في حين قررت المحكمة المتابعة في استيضاح مسألة الاستعداد على المدى الطويل.[102] تجدر الاشارة الى انه بعد مقتل مهاجر عمل من تايلند من اصابة قظيفة هاون، سارعت الدولة الى تحويل ميزانيات لحماية عمال الزراعة؛ البدو في النقب لم يحظو بمعاملة متشابهة.[103]

---

[100] ينظر مثلًا: أحمد أبو سويس، **البدو في النقب: "ليس لنا ملاجئ، نحن مهملون"**، "والاه"، 15.7.2014؛ يانير ياغنة، **والد الأخوات اللواتي أصبن في النقب: "نحن وحدنا، دون وقاية"**، "والاه"، 15.7.2014، حاييم لفنسون وآخرين، **قتيل وإصابة بالغة لرضيعة بسقوط قذيفة في بلدة بدويّة بجانب ديمونا**، هآرتس، 19.7.2014؛ أور كاشتي، **إخفاق الوقاية في القرى البدويّة | | "نرى القذائف تقترب، ونصلّي أن لا تسقط"**، هآرتس، 25.7.2014؛ شيرلي سيدلر، **بانعدام الغرف الواقية، شركة الكهرباء أوقفت عملها في الشتات البدوي خلال الحرب**، هآرتس، 29.8.2014.

[101] شيرلي سيدلور وغيلي كوهن، **الدولة لا تحمي عشرات آلاف البدو**، هآرتس، 16.7.2014.

[102] المحكمة العليا 14/5019 **لباد أبو عفاش ضد قيادة الجبهة الداخلية**. لجميع محاضر المحكمة ولقرار المحكمة الجزئي: http://www.acri.org.il/he/32058. قدم الالتماس جمعيّة حقوق المواطن باسمها وباسم السكّان البدو، مجلس القرى غير المعترف بها، أطباء لحقوق الإنسان، منتدى التعايش السلمي في النقب وجمعيّة بمكوم- مخططون لأجل حقوق التخطيط.

[103] يانيف كوبوبينس، شيرلي سايدلر ويهوناتان ليس، **عامل أجنبي من تايلاندا قُتل بقذيفة هاون بجانب الدفيئات في المجلس الإقليمي حوف أشكلون**، هآرتس، 24.7.2014.

إنّ الحلّ العادل والقابل للتطبيق لمسألة القرى غير المعترف بها والسكان البدو في النقب يعني، أولا وأخيرًا، الاعتراف بأنّ البدو هم مواطنون متساوو الحقوق. ويجب على الحكومة الاعتراف بالقرى غير المعترف بها. كما عليها الاعتراف بحقوق الملكية الخاصة بالبدو على أراضيهم في النقب، وتفعيل جهاز عادل لاستيضاح دعاوى الملكية على الأراضي، بما يأخذ بعين الاعتبار العلاقة التاريخية طويلة الأمد بين المواطنين البدو وبين الأراضي.

العدل التوزيعي: لجان التحقيق في توزيع المدخول في النقب

في صيف 2014 نشرت توصيات لجان التحقيق الثلاث لفحص الحدود البلدية لمجالس اقليمية وسلطات محلية في النقب، وفحص توزيع المدخول بينهم.[104] اقيمت اللجان في تموز 2013 لهدف فحص حدود السلطات المختلفة والمدخول من مناطق "المنتجة للمدخول" وكيفية توزيعها بين السلطات المحلية في المنطقة. جاء ذلك استمراراً للسياسة التي اعلنها وزير الداخلية حين ذاك، جدعون ساعار، التي تقضي بالعمل على **تقليص الفجوات بين سلطات قوية وسلطات ضعيفة**، من ضمن ذلك بواسطة فحص مركبات المدخول والاراضي.[105]

على الرغم من أهمية لجان التحقيق لدفع العدل التوزيعي قدماً أيضاً لصالح البلدات العربية البدوية في النقب، فإن **تركيبة اللجان الأصلية لم تضم بين أعضائها عضواً عربياً واحداً**. في أعقاب التماسٍ قدمته جمعية حقوق المواطن للمحكمة العليا، تقرر ضم عضو عربي واحد لكل واحدة من اللجان الثلاث.[106]

توزيع المناطق غير السكنية التي تثمر ضريبة أرنونا عالية نسبياً، في الضواحي عموماً وفي النقب بشكل خاص، هي نتاج للسياسة الحكوميّة التي فضّلت على مر السنين إقامة بنية اقتصادية في السلطات القوية- جميعها يهودية. في أيامنا هذه، **تكاد السلطات العربية لا تتمتع بالمرة من الارنونا الحكومية**. فمثلاً الغالبية الساحقة من الارنونا الحكومية، 99.8%، تم تحويلها عام 2009 الى سلطات محلية يهودية وسلطات مختلطة؛ ولم يتم تحويل سوى 0.2% من الارنونا الحكومية الى السلطات المحلية العربية التي يسكن فيها نحو 15% من مجمل السكان (ومن هذه النسبة تم تحويل الغالبية لمدينة واحدة هي الناصرة).[107] السلطات المحلية في لواء الجنوب تتلقى نسبة كبيرة من الاجمالي

---

[104] **مساءلة ومحاسبة- لجنة تحقيق بحدود وتوزيع المدخولات من المناطق التي تحقق مدخولات في منطقة النقب** ("لجنة فلرشطاين")، تموز 2014؛ **مساءلة ومحاسبة- لجنة تحقيق بحدود وتوزيع المدخولات من المناطق معدومة المكانة المحليّة في منطقة الجنوب**، تموز 2014 ("لجنة فتال")؛ **مساءلة ومحاسبة- لجنة تحقيق بحدود وتوزيع المدخولات من المناطق التي تحقق مدخولات في رامات نيغيف** ("لجنة رازين") آب 2014. التقارير الثلاثة معًا وخارطة وعرض شرائح تجدونها في: **قرار وزير الداخلية لتغيير حدود وتوزيع المدخولات في النقب**، موقع وزارة الداخليّة.

[105] "وزير الداخليّة جدعون ساعر: "تقليص الفجوات حقيقي بين السلطات القويّة والسلطات الضعيفة يمكنه أن يتم فقط في حال استخدام موارد الأرض والمناطق التي تحقق مدخولات. الخارطة يجب أن تتغيّر، وتتحوّل لخارطة أكثر عدالةً تؤدّي لتقوية السلطات الضعيفة". من: **وزير الداخليّة يقيم 3 لجان تحقيق لفحص حدود وتوزيع المدخولات في جنوبيّ البلاد**، بيان في موقع وزارة الداخليّة، 11.7.2013.

[106] المحكمة العليا 13/8501 **جمعيّة حقوق المواطن في إسرائيل ضد وزير الداخليّة**: محاضر المحكمة http://www.acri.org.il/he/29652.

[107] شيري سبكتور-بن آري، **توزيع المدخولات بين السلطات الداخلية (أرنونا و ضرائب تحسين) البند 9أ و- 9ب لأوامر البلديّات وصعوبات التنفيذ**، **مركز الأبحاث والمعلومات التابع للكنيست**، تموز 2013.

العام لمدفوعات الارنونا الحكومية (نحو 31.5%)، وذلك لوجود بنى تحتية هامة وكبيرة لوزارة الامن وشركة الكهرباء في منطقة الجنوب؛ المجالس الاقليمية ذات التعداد السكاني الصغير، وفي ذات الوقت تسيطر على مساحات واسعة وعلى معظم المناطق والمنشئات الحكومية في النقب، تتلقى حصة الاسد من هذه المدفوعات. السلطات الضعيفة في النقب تكاد لا تتمع من هذا المدخول؛ اما السلطات العربية فلا تتمتع بالمرة من ذلك.[108] بالإضافة الى غياب منشئات بنى تحتية او منشئات عامة اخرى في نطاق البلدات البدوية في النقب، فلا توجد فيها ايضا مناطق صناعية او سياحية تعود عليها بفائدة مدخول الارنونا. هذه البلدات تقع في العنقودين الادنى ضمن التدريج الاجتماعي الاقتصادي في اسرائيل.[109]

أوصت اللجان بعدد من التعديلات والتغييرات في توزيع مدخول الارنونا الحكومية ومناطق النفوذ التابعة للسلطات المحلية في النقب. تبنى وزير الداخلية ساعار معظم التوصيات مع عدد من التغييرات، وابرزها اشتراط تلقي نحو 15% من مدخول الارنونا على المباني غير السكنية في نجاح السلطة المحلية بجباية ما يزيد عن 50% من ارنونا السكن في نطاقها. على اثر التوصيات المذكورة كان يفترض ان تتمتع 14 سلطة محلية ضعيفة في النقب، وبينها سلطات محلية بدوية، من اضافات مدخول بمبلغ 50 مليون شيكل جديد تقريباً، والتي سيتم انتقاصها من مخصصات الارنونا للمجلسين الاقليميين رامات هانيغيف وتامار.[110]

تجدر مباركة جميع نشاطات وزارة الداخلية من اجل تقوية العدل التوزيعي بين السلطات في النقب، والتي كانت توصيات اللجان اولى براعمها. إزاء عدم المساواة التاريخي في توزيع المدخول وتخصيص الموارد العامة بين السلطات في النقب بشكل عام، وبين السلطات اليهودية والعربية بشكل خاص، هناك اهمية قصوى لتوصيات اللجان ولقرارات وزير الداخلية في هذا الشأن. لكن الفحص الاولي للتوصيات يطرح علامات سؤال بشأن ماهية المعايير التي استندت اليها التوصيات، والتي تعتمد جزئياً على اتفاقيات لتوزيع المدخول تم ابرامها مسبقاً بين المجالس الاقليمة وبين قسم من المجالس المحلية في النقب لا تشمل اياً من السلطات المحلية العربية. توزيع المدخول يجب ان تتم وفق معايير متساوية وموضوعية، على نحوٍ يضمن توزيع عادلاً بين السلطات المحلية القوية وتلك الفقيرة في النقب، كما وبين السلطات الفقيرة، على نحوٍ يحقق عدلا توزيعياً ويأخذ بعين الاعتبار احتياجات السلطات المختلفة، من بينها عدد السكان ودرجة الضائقة والعوز لديها.[111]

---

[108] **تقسيم المدخولات بين السلطات المحليّة (أرنونا وضرائب تحسين) البنود 9أ و–9ب لأوامر البلديّات وصعوبات التطبيق**، الحاشية 107 أعلاه.

[109] **المؤشّر الاقتصادي–الاجتماعي 2008 للسلطات المحليّة، بحسب الترتيب التصاعدي لقيم المؤشّر، والتغيير واختلاف القطاعات نسبة للعام 2006**، دائرة الإحصاءات المركزيّة، تموز 2013.

[110] آريك ميروفسكي، **ساعار حسم: المجالس الاقليميّة في النقب ستخسر من مدخولات الأرنونا لصالح المدن**، TheMarker، 18.8.2014.

[111] للتوسّع، ينظر لتوجّه جمعيّة سيكوي، جمعية حقوق المواطن، مبادرات صندوق ابراهيم، مركز إنجاز والمركز العربي للتخطيط البديل للجنة رازين، حزيران 2014، http://bit.ly/1zFy4l3.

حقوق الإنسان في القدس الشرقيّة

العنف والتوتر يتصاعدان

خلال كتابة هذه الأسطر في تشرين الثاني 2014، الحدث يلاحق الحدث في القدس، والمدينة بعيدة عن الهدوء. اتجاه التوتر والعنف في القدس الشرقية في تصاعد مستمر منذ عدد من السنوات، وفي الأسبوع الأول من تموز 2014 وصل إلى نقطة الغليان. الواقع الجديد الذي نشأ في القدس الشرقية يتميز **بالعنف والصدامات اليومية تقريباً، وبالتشويش الكبير لسير الحياة في الضواحي**. وقد قاد هذا الوضع إلى تعاطٍ أوسع في الإعلام والجمهور ولدى متخذي القرارات مع واقع الحياة في القدس الشرقية ومسائل العلاقات بين سكانها وبين دولة إسرائيل.

إن الحالة المعقدة الكبرى والمصاعب التي يواجهها الفلسطينيون في القدس على امتداد نحو خمسة عقود هي مسألة هامة لغرض فهم خلفية التفاقم الراهن. في حزيران 1967 تم تطبيق القانون الإسرائيلي على مساحة واسعة من شرق القدس. تحول سكانها إلى سكان دائمين في إسرائيل، وتم بهذا ضمهم إلى الجهاز القانوني – البيروقراطي للدولة. جرى هذا الضم خلافاً للقانون الدولي، ولم يحظ باعتراف دول العالم. يرى الفلسطينيون في السيطرة على القدس الشرقية احتلالاً بكل معنى الكلمة. ومن جهتها، تتعامل السلطات الإسرائيلية مع السكان الفلسطينيين على أنهم تهديداً أمنياً أكثر من كونهم سكان اختارت الدولة إدخالهم إلى منطقة مسؤوليتها، ومن واجبها منحهم خدمات وحقوقاً. نتيجة لذلك فإن **كافة جوانب الحياة في القدس الشرقية، خصوصاً تلك المتعلقة بعلاقات السكان مع سلطات الدولة، متأثرة بشكل مباشر من قضايا الاحتلال والضم.**

يعاني السكان الفلسطينيون في القدس، والتي تصل نسبتهم اليوم إلى نحو 37% من مجمل سكان المدينة[112]، من إهمال بقدر عصيّ على الاستيعاب: الخدمات البلدية مثل جمع النفايات وتعبيد الشوارع وإنارتها يتم توفيرها بالحد الأدنى فقط، كما يعاني السكان من نقص شديد في المباني العامة والمنشآت مثل المدارس وروضات الأطفال البلدّية والحدائق العامة، ومن غياب مناطق صناعية وتجارية، ومؤسسات اجتماعية وثقافية وما إلى ذلك. بفعل **مصادرة الأراضي الواسعة وغياب التخطيط والتطوير** من قبل سلطات الدولة، يبني السكان بيوتهم من دون تصاريح، ويواجهون هدم البيوت والغرامات العالية المفروضة عليهم بسبب البناء غير المرخص.[113] وتؤدي المعيقات التخطيطية إلى سلسلة من المشاكل الخطيرة مثل منع الارتباط القانوني بالمياه والمجاري وعدم تنظيم المباني العامة والبنى التحتية. سياسة التمييز والإهمال تتجلى في معطيات مؤسسة التأمين الوطني، ووفقاً لها فإن نحو 75% من الفلسطينيين ونحو 82% من الأطفال الفلسطينيين الذين يسكنون في القدس يعيشون تحت خط الفقر.[114]

---

[112] **مجموعة معطيات بمناسبة يوم القدس**، دائرة الاحصاء المركزية، 25.5.2014. استنادًا الى معطيات 2013-2012.

[113] للتوسع، ينظر مثلاً: توجه جمعية حقوق المواطن و"بمكوم–مخططون من أجل حقوق التخطيط"، الى لجنة الداخلية وحماية البيئة في الكنيست، 5.2.2012، **http://www.acri.org.il/he/19003** ، **أزمة التخطيط في القدس الشرقية: كيف نفهم ظاهرة البناء "غير القانوني" في القدس**، مكتب تنسيق الشؤون الانسانية التابع للأمم المتحدة– OCHA، نيسان 2009.

[114] ميري اندبلد وآخرون، **حجم الفقر والفروقات الاجتماعية 2012**، مؤسسة التأمين الوطني، كانون الاول 2013، قائمة 11، صفحة 30.

في الصيف الفائت، بعد قتل الفتيان إيال يفراح، نفتالي فرانكل وجلعاد شاعر والفتى محمد أبو خضير من شعفاط، ولاحقاً على خلفية الحرب في قطاع غزة، **عاشت القدس تصعيداً شديداً**. من الجهة الفلسطينية تم تسجيل أعمال شغب وقذف حجارة وتسبب بأضرار لممتلكات ومواجهات مع الشرطة.[115] شعفاط، سلوان، العيسوية وأحياء أخرى تحولت بمرور الأيام والليالي الطويلة إلى ساحات معارك. اغلاق الطرق والممارسات البوليسية المكثفة انتهكت تماماً سير الحياة في جميع الاحياء. وتسرب العنف إلى غربي المدينة. مطلع آب نفذ فلسطينيون في يوم واحد عمليتين – عملية دهس قتل فيها شخص واحد وجُرح خمسة، وعملية اطلاق نار اصيب فيها جندي بجراح خطيرة.[116]

في الفترة ذاتها طرأ في القدس ايضاً **تصاعد ملموس في العنف والاعتداءات على فلسطينيين من قبل يهود** – وهي ظاهرة اخذت بالتوسع في السنوات الاخيرة. فمثلاً، خلال جنازات الفتيان الثلاثة الذين تم اختطافهم قامت الشرطة بتخليص ثمانية عرب على الاقل من حشد غاضب واعتقلت 47 مشتبها به بأعمال الشغب.[117] في سلسلة حوادث عنيفة الصيف الفائت تمت مهاجمة سائقي باصات وسيارات اجرة، من بينهم سائق باص عربي هاجمه اربعة اشخاص مما ادى إلى فقدانه الوعي،[118] وهاجمت مجموعة شبان يهود بقسوة شابين فلسطينيين جاءا إلى حي النبي يعقوب.[119] وحتى بعد انتهاء الحرب في غزة لم تهدأ القدس، فقد تواصل قذف الحجارة على القطار الخفيف من قبل فلسطينيين والاحتكاكات بين الشرطة والشبان الفلسطينيين.[120] واستمرت كذلك **العمليات القاتلة** ضد يهود ومهاجمة فلسطينيين غرب المدينة.[121] بعد ثلاثة اشهر ونيف من انتهاء الحرب، لا يزال السكان الفلسطينيون يخافون من القدوم إلى مركز المدينة وينزل السكان اليهود من القطار الخفيف بعيداً عن العنوان الذي يرغبون بالوصول اليه حتى يتفادوا المرور في الحارات العربية.[122] في تشرين الاول قتلت طفلة رضيعة وشابة عمرها 20 عاماً وأصيب سبعة اشخاص في عملية دهس نفذها فلسطيني.[123] وأصيب ناشط اليمين يهودا جليك بجراح خطيرة خلال محاولة اغتيال.[124] ولا يزال السكان في الاحياء الفلسطينية يعانون من اضرار سائل الـ"بوءش" المتعفن [125] ومن الغاز

---

[115] يُنظر مثلا: نوعم (دبول) دفير، اليئور ليفي، عومر افرايم وحسن شعلان **تقارير أن "فتى عربيا قد خُطف"؛ جثة في حرش القدس، اعمال شغب في شعفاط** ، ynet، 2.7.2014؛ نوعم (دبول) دفير، اليئور ليفي، **مقتل فلسطينيين في قلنديا؛ مواجهات في القدس** ، ynet، 25.7.2014.

[116] يوسي ايلي، **قتيل وخمسة جرحى في عملية دهس بالقدس** ، "والاه"، 4.8.2014؛ يوسي ايلي، **اصابة جندي بجراح خطيرة بالرصاص في جبل سكوبوس بالقدس؛ ملاحقة مطلق النار** ، "والاه"، 4.8.2014.

[117] افيغال مجنزي، **لوائح اتهام ضد شبان أثاروا الشغب على جسر "ميتريم"**، ynet، 2.7.2014؛ نوعم (دبول)دفير، **هكذا يبدو تقريباً الاعتداء الوحشي على العرب في القدس**،ynet، 2.7.2014

[118] نير حسون، **تخريب النصب لذكرى محمد أبو خضير للمرة الثانية؛ موجة اعتداءات على عرب في القدس** ،13.7.2014؛نير حسون، **لائحة اتهام ضد ثلاثة من سكان القدس هاجموا وضربوا سائق سيارة اجرة عربي** ، هآرتس، 5.9.2014؛ أوهاد حيمو، **ظاهرة بشعة في العاصمة: "سائق عربي؟ لا تعمل هنا"** ، mako اخبار القناة الثانية، 10.9.2014؛ **عنف قومجي في القدس، تموز 2014**، عير عميم، 25.8.2014.

[119] يوسي ايلي، **اعتقال ثلاثة يهود بشبهة اعتداء على فلسطينيين بالقدس** ، "والاه"، 30.7.2014.

[120] يُنظر مثلا: نير حسون،**تقليص نشاط القطار الخفيف بالقدس بشكل جدي على اثر رمي حجارة** ، هآرتس، 12.10.2014.

[121] ينظر مثلا: يئير ألتمان, **توثيق: مهاجمة عربي في القدس بالقضبان على خلفية عنصرية** , والا, 14.10.2014.

[122] عوفر بيطرسبورغ، **خطوط من العنف**، "يديعوت أحرونوت"، 19.10.2014.

[123] نوعم (دبول) فير, **وفاة الشابة التي اصيبت بجروح بالغة في العملية بالقدس** , ynet, 26.10.2014.

[124] نير حسون، غيلي كوهين، وجاكي خوري, **الشاباك: قتل بالرصاص الفلسطيني المشتبه به بمحاولة اغتيال يهودا غليك** , هآرتس، 30.10.2014.

المسيل للدموع. حملات فرض القانون في الاحياء الفلسطينية التي بادرت اليها بلدية القدس، دائرة الحجوزات وجهات اخرى، رفعت من منسوب التوتر والعداء.[126] مطلع تشرين الثاني تم اغلاق طرق الوصول المركزية إلى ثلاثة احياء في القدس الشرقية، من خلال التسبب بضرر قاس لمجرى حياة عشرات الالوف من السكان غير الضالعين في هذه الاحداث.[127] وفي عملية وحشية في كنيس هار نوف[128] ازهقت ارواح اربعة اشخاص آخرين في حلقة لا تبدو نهايتها للعيان.

استخدام مفرط للقوة من قبل الشرطة

في هذا الوضع المعقد والقابل للانفجار في القدس الشرقية، تتميز العلاقات بين الشرطة (بما في ذلك حرس الحدود) وبين السكان الفلسطينيين بعدم الثقة والعداء من كلا الطرفين. تدخل الشرطة إلى الاحياء الفلسطينية عموماً لغرض "فرض النظام"، بينما لا ينظر السكان الفلسطينيين اليها على انها جهة تعمل من اجل الدفاع عنهم وخدمتهم: وفي ازاء تجربة الماضي ينظرون إلى الشرطة على انها جهة محتلة، عدائية، ذات قوة تمارس بشكل عام ضدهم، تتجاهل احتياجاتهم وأمنهم وتفضل مصالح السكان اليهود في المدينة.

الاستخدام المفرط للقوة من قبل الشرطة وحرس الحدود، والاستخدام الاستثنائي لوسائل تفريق المظاهرات وأعمال الشغب في قلب الاحياء السكنية الكثيفة، تحولا إلى مسألة اعتيادية في القدس الشرقية منذ تصاعد التوتر في تموز الماضي. من المهم الاشارة إلى ان الشرطة في القدس الشرقية تضطر إلى العمل في حالات قاسية ومعقدة، وتتعاطى مع اخلال بالنظام وحتى حالات تشتمل على تهديد للحياة. من الواضح ان وظيفة الشرطة المحافظة على النظام وتفريق حوادث تهدد سلامة الجمهور. ولكن يقع على عاتقها واجب التشديد على طرق عمل قانونية، سليمة ولائقة، وخصوصاً الاستخدام المتعقل، النسبي والمحسوب للقوة التي تحت سيطرتها. على وجه الخصوص، من غير المعقول ان تتم معالجة المخلين بالنظام من خلال التسبب بالضرر الفادح وغير المبرر للسكان كافة.

منذ شهر تموز تزايدت الشهادات على مجرى عمل اشكالي وحتى جنائي من قبل عناصر شرطة من وحدات مختلفة. الشهادات التي جمعتها جمعية حقوق المواطن شملت ايضا تقارير وإفادات عن **عنف** جسدي قاس من جهة الشرطة، ايضا ضد سكان لم يكونوا ضالعين في اعمال شغب، بما يشمل العنف الذي أدى إلى ادخالهم إلى المستشفيات لفترات متواصلة. لقد نشر في الاعلام شريط فيديو قصير فظيعاً كل

---

[125] حجاي مطر, **شاهدوا: الشرطة تملأ مدرسة وبيوتًا في شرق القدس بسائل منتن كعقاب** , موقع "سيحا ميكوميت" 14.11.2014. ينظر توجه جمعية حقوق المواطن الى ضابط شرطة لواء القدس, 10.11.2014, http://www.acri.org.il/he/33245.

[126] نير حسون، **غرامات، مصادرات وهدم في شرق القدس: السلطات توحّد قواها في العقوبات** ، هآرتس، 5.11.2014.

[127] ينظر الى: **مراسلات جمعية حقوق المواطن** مع قيادة الشرطة في القدس.

[128] نوعم (دبول) دفير نوعم (دبول) دفير, عمري افرايم، كوبي نحشوني، اليئور ليغي، شاحر حاي ويرون كلنر، **مذبحة في كنيس بالقدس: مخربون اطلقوا الرصاص وهاجموا ببلطات,مقتل 4 مصلين**، ynet، 18.11.2014.

الفظاعة، يظهر شرطيّ حرس الحدود يضربان بشكل فظ وكثيف الفتى طارق ابو خضير حين كان ملقى على الارض ومقيداً.[129] في أيلول نشر ان قسم التحقيق مع الشرطة (ماحاش) قدمت لائحة اتهام ضد احد الشرطيين.[130] الشهادات التي تم جمعها في احياء مختلفة اوضحت ان الشرطة استخدمت "**الرصاص الاسفنجيّ**" بشكل مناقض، على ما يبدو، للنظم الشرطية التي تحذر من اصابة الجزء العلوي من الجسد، ومن خلال التسبب باصابات قاسية في الوجه والرأس. هناك ثلاثة صحافيين ممن غطوا الاحداث وارتدوا السترات الواقية التي عرفت بهم كاعلاميين، على الاقل، اصيبوا بالرصاص الاسفنجيّ في الرأس والكتف .[131] مطلع ايلول توفي متأثرا بجراحه محمد سنقرط ابن السادسة عشرة بعد ان اصيب في وادي الجوز، من اصابة برصاصة اسفنج في رأسه على ما يبدو.[132] هذا وقد نشر في موقع "هآرتس" ان الشرطة ادخلت إلى حيز الاستخدام رصاص اسفنجيّ من نوع جديد اثقل، أقسى واخطر من الرصاص الذي كان قيد استخدامها حتى الآن .[133]

في الأشهر التالية لقتل الفتى محمد ابو خضير من شعفاط اطلقت الشرطة حملة **اعتقالات** واسعة جداً في القدس الشرقية. وفقاً لمعلومات نشرتها وسائل الاعلام، جرى خلال الأسابيع الستة منذ مطلع تموز وحتى أواسط آب اعتقال نحو 550 من السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية، ثلثهم تقريباً من القاصرين.[134] ونفذت احياناً هذه الاعتقالات في الساعات المتأخرة من الليل وعند ساعات الفجر. يتضح من الشهادات التي جمعتها جمعية حقوق المواطن انه في قسم من الحالات كان عناصر الشرطة بوجوه ملثمة ولم يضعوا شارات التعريف بهويتهم – وبشكل يبدو مناقضا للقانون وللنظم الشرطية، والتي تنص على انه يجب على الشرطي وضع الشارة المعرفة بهويته

---

[129] عمري منيب واور هيلر، **توثيق: شرطيو حرس الحدود يضربون ابن عم محمد أبو خضير**، "نعنع10"، 5.7.2014؛ نير حسون، **فلسطينيون: عنف قاس لرجال الشرطة خلال مواجهات بالقدس**، هآرتس، 6.7.2014.

[130] **ماحش ضد شرطي: "ضرب معتقلا حتى افقاده الوعي"**، nrg معاريف،10.9.2014.

[131] رداً على توجه جمعية حقوق المواطن اجاب مكتب مفتش الشرطة العام انه كانت اعمال اخلال بالنظام استثنائية وخطيرة، اصيب خلالها عشرات الشرطيين ووقعت اضرار كثيرة للمتلكات العامة، وأن "استخدام الوسائل المختلفة الواسع مشتق بشكل مباشر من حجم الأحداث، طابعها والعنف الاستثنائي الذي مورس فيها، الاستخدام كان بشكل نسبي ووفقا للتصاريح الملائمة". تم الدعاء ايضًا ان الصحفيين الذين اصيبوا بجروح خالفوا أوامر الشرطيين بعدم دخول المنطقة. توجه الجمعية، 16.7.2014، ورد الشرطة،17.7.2014: http://www.acri.org.il/he/32024.

[132] نير حسون، **التحقيق مع الشرطي الذي تسبب بموت فتى فلسطيني بشبهة اطلاقه الرصاص على رأسه وليس رجله** ، هآرتس، 7.11.2014.

[133] نير حسون، **تحقيق"هآرتس": الشرطة ادخلت للاستخدام رصاص اسفنج جديد وخطير** ، هآرتس، 12.9.2014. ينظر أيضًا: نير حسون، **فلسطيني في الحادية عشرة أصيب بجروح خطيرة بالقدس، على ما يبدو من رصاصة اسفنج** ، هآرتس، 13.11.2014.

[134] **الليلة: اعتقال نحو 60 عربيا في أعمال شغب بالقدس**،موقع سلطة البث، 13.8.2014. يجب الاشارة في هذا السياق الى أن أوامر القانون وأوامر القيادة المركزية للشرطة تضع تقييدات على التحقيق مع قاصرين مشتبه بهم جنائيًا، وتمنحهم حماية خاصة. لكن القاصرين من القدس الشرقية الذين يعتقلوا ويتم التحقيق معهم، عادة بشبهة الضلوع في القاء الحجارة، معرضون بشكل خاص لانتهاك حقوقهم. فهم يعانون أيضًا بشكل مستمر من الانتهاكات التالية: استخدام المعتقل كأداة اعتيادية لجمع المعلومات؛ التخويف والردع، خلافا للقانون الذي يوجب بأن يشكل الاعتقال آخر وسيلة لمعالجة القاصرين؛ تحقيق دون حضور الأهل؛ تقييد؛ احتجاز واعتقال قاصرين دون سن المسؤولية الجنائية؛ استخدام العنف والتهديدات في التحقيق؛ وغيرها. للتوسع يُنظر: توجه جمعية حقوق المواطن الى رئيس لجنة شكاوى الجمهور في الكنيست, 3.11.2013, http://www.acri.org.il/he/29026; طال دهان, **حقوق الانسان في اسرائيل – صورة للوضع 2011**, جمعية حقوق المواطن، كانون الاول 2011, ص 24 فما بعد؛ نسرين عليان،**مخالفة أوامر قانون الشبيبة (مقاضاة، عقاب واساليب علاج) 1971 في معالجة الشرطة للقاصرين في القدس الشرقية**،جمعية حقوق المواطن، اذار 2011.

وكذلك العمل بوجه سافر، ما عدا في الحالات الاستثنائية. لم تتطرق الشرطة في ردها على توجه جمعية حقوق المواطن إلى الحالات العينية التي طرحتها الإفادات، لكنها قالت انه في اعقاب التوجه تم توضيح الاوامر لجميع الوحدات بشأن تغطية الوجه.[135]

خلال تشرين الاول وتشرين الثاني تم **اغلاق المداخل الرئيسية لثلاثة احياء**، واضطر نحو 50،000 من السكان إلى الدخول والخروج اليها بطرق جانبية ومختنقة مروريا.[136] والاخطر من ذلك، يتضح من شهادات وصلت إلى جمعية حقوق المواطن ان الشرطة استخدمت في الاشهر الاخيرة **سيارة سائل الـ"بوءش" المنتن**"[137] بشكل مفرط وغير معقول مما ادى إلى اضرار كثيرة في الممتلكات وحتى إلى اضرار جسدية في صفوف السكان الفلسطينيين. وفقا لشهادات سكان من احياء مختلفة، فقد رشت الشرطة السائل المنتن دون تمييز باتجاه بيوت، اشخاص، مطاعم مزدحمة بالناس، في شوارع مكتظة، مخلفة اصابات بين السكان الابرياء، الذين عانوا من الرائحة الرهيبة على مدى ايام طويلة. يتضح من هذه الشهادات ان استخدام السائل المنتن في قسم من الحالات تم دون أي تبرير واضح للعيان وبشكل عشوائي، ومن دون ان تكون قد وقعت في ذلك الحين اية حوادث اخلال بالنظام. في ردها على توجهات جمعية حقوق المواطن، ادعت شرطة لواء القدس أنّ استخدام السائل المنتن، بما في ذلك بمناطق سكانية مزدحمة ومناطق تجارية، جرى وفقاً للأنظمة، وانه لم يشُب عملها أي خلل في الحالات التي تصفها التوجهات.[138]

واجب الشرطة اعادة النظام والأمن إلى مجراهما الطبيعي والاهتمام بأمن جميع سكان المدينة، من خلال التشديد الكامل على القيود التي يفرضها القانون على استخدام القوة التي بحوزتها. هذه القيود تهدف إلى **ضمان احترام حقوق الانسان الاساسية، وخصوصاً في الايام العصيبة**. امام هذا الواقع القاسي في القدس الشرقية، يجب على ضباط الشرطة تحذير القوات الميدانية بشكل لا يقبل أي تأويل، من استخدام العنف والقوة غير التناسبيين خلال المظاهرات والإخلال بالنظام. يجب على مفتش الشرطة العام وضابط اللواء الاهتمام باستنفاذ كافة الاجراءات القانونية مع عناصر الشرطة الذين انتهكوا القانون، وإنعاش النظم المخصصة لحماية حياة الانسان وحقوق الانسان. ان تجاهل كبار مسؤولي الشرطة بالشهادات الكثيرة عما يحدث في الميدان منذ اشهر طويلة، من شأنه ان يفسَّر كإطلاق الحرية لهم لمواصلة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان في القدس الشرقية.

---

[135] توجه جمعية حقوق المواطن في اسرائيل الى المفتش العام للشرطة، 25.8.2014، ورد الشرطة،18.9.2014:
http://www.acri.org.il/he/32573.

[136] ينظر توجه جمعية حقوق المواطن الى قائد شرطة لواء القدس ، 10.11.2014، الحاشية 125 أعلاه.

[137] الـ"بوءش" هو سائل منتن ومتعفن يتم رشه بقوة كبيرة من سيارة شرطية، كوسيلة لتفريق المظاهرات. بالاضافة الى التعفن والغثيان الذي يسببه، فإن ملامسة السائل العيون قد يؤدي الى الوجع والاحمرار، الحساسية الجلدية وفي حال ابتلاعه قد يؤدي الى أوجاع بطن تستدعي علاجا طبيا.

[138] توجهات الجمعية بتاريخ 5.8.2014 وبتاريخ 28.8.2014، رد الشرطة بتاريخ 1.9.2014 وبتاريخ 18.9.2014:
http://www.acri.org.il/he/32429.

الخطة الخماسية[139]

في اواخر حزيران 2014 صدقت الحكومة، للمرة الاولى في تاريخها، على **الخطة الخماسية للقدس الشرقية بميزانية شاملة بلغت نحو 300 مليون شاقل.**[140] هدفت الخطة الى مواجهة الوضع الامني في القدس ودفع التطوير الاقتصادي – الاجتماعي في الاحياء الفلسطينية قدمًا، انطلاقا من الادراك أنّ هناك "علاقة وثيقة بين حجم ومستوى العنف لدى السكان من شرق القدس وبين مستوى الحياة في الاحياء شرقي المدينة".[141] لهذا السبب تقرر استثمار ثلث الميزانية، 95.4 مليون شاقل، في الأمن، والثلثين الاخيرين من الميزانية، 200 مليون شاقل، تم توجيهه لتحسين بنى تحتية، تعليم، رفاه، وتشغيل.

الموارد التي سيتم استثمارها في التطوير والبنى التحتية، وكذلك في التعليم والرفاه، تحمل اهمية كبيرة لسكان القدس الفلسطينيين، الذين يعانون من الاهمال الممتد على سنوات طويلة في احيائهم، ومن المساس المتواصل بحقوقهم الاساس. حجم الاستثمار – 200 مليون شاقل – بعيد عن ان يلبي النواقص الهائلة، ولكن لا خلاف على ان هذا هو **اكبر مبلغ قامت حكومة اسرائيلية بتخصيصه والالتزام باستثماره في القدس الشرقية** على مدى زمني مؤلف من عدة سنوات، وبمقدوره ان يقود الى تحسينات جدية. فمثلاً، من المتوقع في إطار الخطة إضافة ثلاثين ملاكاً لعمّال اجتماعيين وعمّال دعم الشبيبة، ليساعدوا في تخفيف العبء الكبير القائم اليوم في مكاتب الرفاه التابعة لشرق المدينة. أسوة بذلك، فإن قراءة الشرح المرفق بالخطة وفحص الجلسات التي سبقتها تدل على أنّ **الهدف الأعلى للخطة ليس تحقيق حقوق سكان القدس، بل إحكام السيطّرة الاسرائيليّة على القدس الشرقيّة** وتقوية العلاقة بين سكانها وبين دولة اسرائيل.

وهكذا، فإن طاقماً من عدة وزارات قام خلال 2013- 2014 بفحص تخلخل الوضع الامني في القدس، قرّر أنّ تفاقم خطورة الوضع الأمنيّ أدى إلى "المسّ الفعلي بقدرة دولة اسرائيل على إحكام السيطرة والحكم الفعال في المنطقة الواقعة تحت سيادتها، والى ابعاد زوار اسرائيليين من مواقع تاريخية مثل مقبرة جبل الزيتون، ومجرى حياة لا يطاق للسكان الذين يسكنون في الموقع" .[142]

في مقابلة أدلى بها وزير الاقتصاد ووزير القدس والشتات نفتالي بينيت بالتزامن مع المصادقة على الخطة الخماسية في هذه الحكومة قال: "نحن اليوم نعمق السيادة الاسرائيلية في القدس الموحدة – ليس بالاقوال بل بالافعال".[143] هذه الروح منخرطة على طول الخطة كلها وتظهر بشكل واضح من تفاصيل بنودها والشرح الذي يرافقها. وهكذا فإن الخطة لا تشكل اعترافاً واضحاً من قبل حكومة اسرائيل

---

[140] **الحكومة صادقت على خطة رئيس الحكومة لإضافة 300 مليون شيكل جديد للتطوير الاقتصادي–الاجتماعي بالقدس** ، موقع مكتب رئيس الحكومة، 29.6.2014. الخطة الكاملة واردة لدى: براك رفيد ونير حسون، **الحكومة صادقت على خطة تعميق السيطرة على شرق القدس**، هآرتس، 29.6.2014.

[141] **الحكومة صادقت على خطة رئيس الحكومة لإضافة 300 مليون شيكل جديد للتطوير الاقتصادي–الاجتماعي بالقدس** ، الحاشية 140 أعلاه.

[142] **طاقم بخصوص الوضع الأمني في شرق القدس: ملخص عمل الطاقم وتوصيات للعمل**، 26.6.2014، في موقع مكتب رئيس الحكومة، http://bit.ly/1u0MyHi، بند 1.

[143] حزكي عزرا، **"الهدف – تعميق السيادة على القدس الشرقية"**، القناة السابعة، 29.6.2014.

بالتزامها بتحقيق حقوق السكان الفلسطينيين في القدس في التعليم والتشغيل وخدمات الرفاه وما شابه، بل تنص على ان هناك مصلحة اسرائيلية سيادية وأمنية في الاستثمار بتلك المجالات.

في مجال **التعليم** على سبيل المثال، تقرر تخصيص 18 مليون شاقل من بين 47 مليون شاقل كان يفترض ان تستثمر في السنوات 2014- 2018، أي 38% من مجمل ميزانية التعليم، لزيادة عدد خريجي منهاج التعليم الإسرائيليّ، على الرغم من أن نسب قليلة فقط من طلاب الثانويات الفلسطينيين في القدس يتقدمون الى امتحانات البجروت الاسرائيلي.[144] بالاضافة الى ذلك، سيتم استثمار 3 ملايين شاقل لغرض تعزيز تعليم العبرية في المدارس. بالمقابل، فقد خصص لبند منع التسرب 5.4، على الرغم من ان التسرب من التعليم في القدس الشرقية يشكل مشكلة ملتهبة، ونسبة التسرب لدى طلاب الثاني عشر تصل الى 36%.[145] يصيب اعضاء الخطة في قولهم أنّ الشباب والشابات الفلسطينيين المقدسيين الذين سيتعلمون اللغة العبرية ومنهاج البجروت الاسرائيلي، سيتمكنون من الاندماج بسهولة اكثر في مؤسسات التعليم العالي في اسرائيل وفي سوق العمل الاسرائيلي. ولكن غالبية الجمهور الفلسطيني في القدس يواصل المطالبة بان يتم تعليم المنهاج التعليمي الفلسطيني في الثانويات وليس البجروت الاسرائيلي. ان الاستثمار في هذه المجالات فقط، تعليم العبرية والتحضير لمنهاج البجروت، وسط اهمال مجالات تعليم موازية تعاني من مستوى متدن وغياب الميزانيات تشير الى توجه هذه الخطة. والأشد خطورة، أنّ الخطة تتجاهل المشكلة الاساسية في التعليم في القدس الشرقية – وهي **الحاجة الماسة في بناء عشرات المدارس البلديّة الجديدة،** ابتدائية وثانوية، من اجل التغلب على النقص الهائل في غرف التعليم.[146]

سيتم في اطار الخطة اجراء **استطلاع شامل للبنى التحتية** هو الاول من نوعه في الاحياء الفلسطينية، وسوف تفحص الاحتياجات في مجالات متنوعة مثل الشوارع والصرف والمجاري والإنارة. فمنذ عشرات السنوات لا توفر هذه البنى التحتية المتردية في تلك الاحياء احتياجات السكان الآخذة بالتزايد. يجب مباركة الملايين التي سيتم استثمارها في اطار الخطة، وستحسن بالتأكيد من جودة الحياة. الى جانب هذا، يجب التعبير عن الأسف على أن الحكومة اختارت عدم معالجة المشكلة الاساسية الماثلة في مركز البنى التحتية السيئة وصعوبة التطوير، الا وهي **سياسة التخطيط** الاسرائيلية في القدس الشرقية. في اطار سياسة ممتدة على سنوات طويلة صادرت اسرائيل في القدس الشرقية اراضي لصالح تطوير احياء اسرائيلية يهودية، ووضعت على الاراضي التي تبقت للسكان الفلسطينيين سلسلة من القيود والحظورات على التطوير.[147] وكانت النتيجة ازمة اسكان مستمرة وتهديد دائم بهدم بيوت. وطالما تواصلت سياسة التخطيط هذه، فان الاستثمار في

---

[144] جميع الطلاب الفلسطينيين تقريبًا في القدس يتقدمون في ختام 12 سنة تعليمية الى امتحانات التوجيهي الفلسطينية.

[145] للتوسع ولشهادات أطفال، يُنظر: توجه جمعية حقوق المواطن الى رئيس لجنة التعليم في الكنيست، 9.2.2014، http://www.acri.org.il/he/31558.

[146] للتوسع ينظر أوري ايتان وآخرين، **جهاز التعليم الفاشل في القدس الشرقية – متابعة سنوية**، جمعية حقوق المواطن وعير عميم، آب 2013.

[147] توجه جمعية حقوق المواطن وبمكوم – مخططون من أجل حقوق التخطيط الى لجنة الداخلية وحماية جودة البيئة في الكنيست ، الحاشية 113 أعلاه؛ **أزمة التخطيط في القدس الشرقية: كيف نفهم ظاهرة البناء "غير القانوني" في القدس** ، الحاشية 113 أعلاه.

البنى التحتية والتطوير لن ينجح في تخليص الفجوات بشكل جدي. لن يكون من الممكن بناء مبان عامة مثل مدارس ومكتب رفاه ولن تكون امكانية لتطوير مصالح تجارية.

أزمة المياه في الاحياء خلف جدار الفصل

في آذار 2014 توقف فجأة تيار المياه في بيوت عشرات آلاف سكان أحياء راس خميس وراس شحادة وضاحية السلام ومخيم اللاجئين شعفاط. وباتت حياة السكان الذين يعيشون في الاحياء المقدسية خلف جدار الفصل،[148] لا تطاق. بعد عدة ايام عاد ضخ المياه بشكل جزئي فقط – قسم من البيوت ظل مقطوعاً من المياه، وفي البيوت الاخرى كان تزويد المياه يقتصر على ساعات قليلة في اليوم أو ضغط منخفض جداً. اضطر السكان الى شراء زجاجات مياه معدنية او مياه في حاويات وتقليص استخدام المياه للأغراض اليومية بدرجة كبيرة جدا، وقد تحولت نشاطات بسيطة جداً مثل تشغيل غسالة الى مسألة مستحيلة.[149]

تقف في خلفية ازمة المياه القاسية مسألة **الاهمال التخطيطي** الممتد على سنوات من قبل الدولة ومن قبل بلدية القدس بحق الاحياء الفلسطينية شرقي المدينة، وخصوصاً تلك التي تقع خلف جدار الفصل. يمكن وفقاً للقانون ربط بيت بالبنى التحتية للمياه والمجاري فقط اذا كان مبنياً مع ترخيص. ولكن في ظل غياب مخططات هيكلية لائقة وتنظيم تخطيطي شامل، تم في الاحياء الشرقية بناء آلاف البيوت والمباني خلافاً للقانون. وفقاً لتقديرات شركة هجيحون (شركة المياه البلدية في القدس)، فإن البنى التحتية للمياه والمجاري في منطقة مخيم اللاجئين شعفاط والأحياء الثلاثة المتاخمة له تلائم نحو **15 الف نسمة** فقط. ان العدد الدقيق للسكان الذين يعيشون اليوم في المنطقة غير معروف، ولكن وفقاً لتقديرات السكان يصل اليوم الى **60 الف حتى 80 الف نسمة**.

في نهاية شهر آذار التمست جمعية حقوق المواطن المحكمة العليا باسم سكان الاحياء والمركز الجماهيري ضواحي القدس. وطالب الملتمسون التدخل الفوري لسلطة المياه ووزارة البنى التحتية وشركة هجيحون وبلدية القدس،[150] من اجل تحديد فوري لتزويد جميع البيوت بالمياه ولإيجاد حلول للمدى البعيد لوضعية البنى التحتية للمياه في المنطقة. على اثر الالتماس تحسن تزويد المياه. في الجلسة التي عقدت في مطلع نيسان اتفق قضاة المحكمة العليا على ان المشكلة حارقة ويجب حلها. بعد مهلتين منحتهما المحكمة للسلطات لعرض ما قد تقدم في الموضوع لا يزال السكان بانتظار حل شامل.

---

[148] للتوسّع حول الاحياء الفلسطينية خلف جدار الفصل، يُنظر: **حقوق الانسان في اسرائيل – صورة للوضع 2013** ، الحاشية 39 أعلاه، ص 72-70.

[149] لتفاصيل عن الأزمة يُنظر: نص الالتماس للمحكمة العدل العليا 2235/14 **صندوقة ضد السلطة الحكومية للمياه والمجاري، في موقع جمعية حقوق المواطن**، http://www.acri.org.il/he/?p=30915؛ جميل صندوقة، **الفقر في غرب القدس هو ترف** ،"والاه"، 27.3.2014؛ **بين العوالم: نوعا تروي كيف تبدو جولة في احياء قطعت عنها المياه**، في موقع "نشاط ليوم واحد"، الذي أسسته جمعية حقوق المواطن، 7.4.2014.

[150] التماس 14/2235 صندوقة ضد السلطة الحكومية للمياه والمجاري، في موقع جمعية حقوق المواطن، ينظر الحاشية 149 أعلاه.

حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة

قطاع غزة: تخوفات من انتهاك قانون الانسان الدولي خلال عملية "الجرف الصامد

عملية "الجرف الصامد" التي جرت في قطاع غزة صيف 2014 جبت من سكان القطاع ثمناً باهظاً جداً. **عدد القتلى ارتفع إلى ما يزيد عن 2000 انسان:** وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة نحو ثلثهم كانوا من المدنيين، وبينهم نحو 500 طفلا ونحو 250 امرأة.[151] وحتى لو كان هناك عدم وضوح وخلاف بشأن الأرقام الدقيقة،[152] فمن الواضح أيضاً للسلطات الإسرائيلية أنّ **نسبة كبيرة من القتلى كانوا مدنيين وغير ضالعين في القتال.**[153] بموازاة الهجمات الجوية قاتلت قوات الجيش الإسرائيلي برياً أيضا في مناطق مأهولة باكتظاظ عال، نشط منها مقاتلو حماس. في قسم من هذه المعارك هاجم الجيش الإسرائيلي أحياء سكنية من خلال استخدام النار الكثيفة، بما فيها ذلك نيران المدفعية بدرجات غير مسبوقة.[154] أدت النيران إلى قتل الكثيرين، وأحيانا قتلت عائلات بأكملها داخل بيوتها،[155] وتسببت بضرر هائل للممتلكات. وفقاً لمعطيات الأمم المتحدة، نحو 18،000 بيتاً هدم أو تضرر بشكل بالغ، وتحول نتيجة لذلك ما يزيد عن 100،000 رجل وإمرأة وطفل إلى مشردين دون بيوت. مئات الآلاف اضطروا كذلك إلى مغادرة بيوتهم خلال الحرب بسبب قصف المناطق السكنية.[156] بنى تحتية مدنية مثل مدارس[157] ومؤسسات طبية [158] وبنى تحتية للكهرباء[159] تضررت هي الأخرى.

---

[151] **Occupied Palestinian Territory**: **Gaza Emergency**, United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (Hereafter: OCHA), 4.9.2014, http://bit.ly/1qhkyT4; **Gaza Crisis Appeal**, OCHA, 9.9.2014, http://bit.ly/11HJmK2.

[152] ينظر مثلاً:

Anthony Reuben, **Caution needed with Gaza casualty figures**, BBC News, 11.8.2014;

أمير تيفون، **حين يكون من عمره 26 طفلا: هكذا شوه حماس هوية وعدد القتلى**، 20.8.2014؛ جون براون، **الدعاية تتلاعب في عدد القتلى في غزة، والاعلام يقع في الفخ**، موقع سيحا ميكوميت، 20.8.2014؛ عميره هس، **الحرب على المعطيات في نفسها: كم مواطن في غزة يعادل مسلح واحد؟**، هآرتس، 22.8.2014؛ عادي سمرياس، **االحقيقة مقبورة تحت انقاض غزة**، موقع "أسخن مواقع جهنم"، 5.9.201؛ شمعون كوهين، **'لا سلطة احتكارية ليلسار على حقوق الانسان'**،القناة السابعة، 7.9.2014.

[153] فمثلاً، نشر في بداية الحرب أنّ "ضابطاً كبيراً في هيئة الاركان العامة يعترف هذا المساء بأنّ 50% من القتلى حتى الآن في عملية الجرف الصامد ليسوا نشطاء حماس او الجهاد الاسلامي" (ينظر: أوري هيلر، **قتل الاطفال: في الجيش الاسرائيلي يعرفون الحادث "سيناريو قانا"** ، "نعم 10"، 16.7.2014). في المعطيات الرسمية التي نشرها الجيش الاسرائيلي مع انتهاء العملية جاء انه "قتلوا ما يزيد عن 750 مخرب" (http://www.idfblog.com/ProtectiveEdge)، وفي خطاب رئيس الحكومة نتنياهو مع إبرام وقف اطلاق النار جاء ان "نحو 1000 من مخربي العدو قد قتلوا" (**نتنياهو: لا يزال غير واضحا ما اذا حققنا هدوءا متواصلا** "، "والاه"، 28.8.2014). وهكذا فانه بموجب السلطات الاسرائيلية ايضا، كان الف وربما اكثر من القتلى غير ضالعين في القتال.

[154] غيلي كوهين، **الجيش الاسرائيلي: اطلقنا عشرات آلاف القاذفات خلال الحرب في غزة** ، هآرتس، 27.8.2014.

[155] **عائلات قصفت داخل بيتها (قائمة يتم تحديثها) . قطاع غزة، تموز – آب 2014** ، بتسيلم.

[156] **Gaza Crisis Appeal**،ينظر الحاشية 151 أعلاه.

لم تكن ظروف العيش في قطاع غزة ظروفاً حسنة، على اقل تقدير، حتى قبل بدء عملية "الجرف الصامد". فمثلاً أفيد في القسم الأول من 2014 ان هناك نقص كبير جدا في الوقود يؤدي إلى تزويد غير منتظم للكهرباء، والذي أدى الى مسٍ في توفير المياه والى اعطال اجهزة طبية والى معالجة منقوصة للمياه العادمة وغير ذلك.[160] كما افيد بوجود نقص خطير في الادوية والتجهيزات الطبية.[161] وفقا لمعطيات منظمة "جيشاه – مسلك مركز للدفاع عم حرية الحركة"، فقد عانى 57% من سكان القطاع من النقص في الامن الغذائي، ووصلت نسبة البطالة إلى 45% قبل بدء عملية "الجرف الصامد".[162] **ان أضرار الحرب على مجموعة سكانية ضعيفة أصلاً، دفعت سكان قطاع غزة إلى وضع كارثي.**[163] وفقا لمعطيات "جيشاه"، فما يزيد عن 70% من السكان في قطاع غزة تحتاج مساعدات انسانية،[164] ووفقاً لتقارير الأمم المتحدة يحتاج مئات آلاف الأطفال إلى مساعدة نفسانية لمعالجة صدمات الحرب.[165]

إن سلوك اسرائيل خلال الحرب في قطاع غزة يثير **أسئلة تتعلق بالانصياع لقوانين الحرب وفقاً للقانون الانساني الدولي**. كما ورد اعلاه، مواطنون من الطرفين تعرضوا للقصف والأذى خلال الحرب. ولكن يتوقع من إسرائيل، كدولة سيادية، ان تسلك وفقا لقواعد القانون الإنساني الدولي، والمبدأ الأساس فيه هو **التمييز بين مقاتلين وبين مواطنين، وبين اهداف عسكرية وأهداف مدنية**. رداً على توجه منظمات حقوق انسان في المراحل المبكرة للحرب، أجاب المستشار القضائي للحكومة بأن قوات الجيش الإسرائيلي تلقت تعليمات بان تستهدف بشكل مقصود الأهداف العسكرية فقط وبشكل نسبي، وانه "تجري جهود كبيرة للإمتناع عن المساس بمواطنين لا يشاركون بشكل مباشر في القتال".[166] ولكن في ضوء تراكم أحداث تم فيها قصف مواقع مدنية وأمام الضرر الواسع الذي لحق بمواطنين، وبينهم نساء، أطفال وعائلات، فان هذا الرد غير مقنع ويبقي متسعًا للأسئلة وحاجة في فحص السياسة الهجومية وقانونية الأوامر التي صدرت

---

[157] يُنظر مثلاً: معلومات غزة – ملف مساعد لفهم الحصار على قطاع غزة، "جيشاه – مسلك: مركز الدفاع عن الحق في الحركة"، 4.11.2014, http://bit.ly/1y8Yltj؛ **لاجئون في المدارس ومرافقة نفسية: افتتاح السنة التعليمية في غزة**،"والاه"، 1.9.2014.

[158] يُنظر مثلاً: **طواقم طبية في كمين: تقرير من غرفة الطوارئ لوزارة الصحة الفلسطينية حول طواقم ومبان طبية تضررت في العدوان على قطاع غزة**، اطباء لحقوق الانسان، 18.7.2014؛ **على اثر الاصابات المتكررة للمستشفيات، العيادات والطواقم الطبية في غزة – يدعو اطباء حقوق الانسان المستشار القضائي ووزير الامن: يجب الامتناع عن اصابة الجهات الطبية وتشكيل خطر على منشآت وطواقم طبية طالما ان العدوان على غزة مستمر**، اطباء لحقوق الانسان، 22.7.2014.

[159] يُنظر مثلاً: **كارثة طبية تتشكل امام اعيننا** (تقرير ممثلة الصليب الاحمر حول انقطاع الكهرباء في القطاع)، موقع "هعوكيتس"، 31.7.2014.

[160] **التأثير الانساني لازمة الوقود والطاقة في غزة**, OCHA، اذار 2014.

[161] **تقرير فلسطيني: نقص في الادوية، التجهيزات الطبية والسولار – الاخطر منذ فرض الحصار عام 2007** ، اطباء لحقوق الانسان، 26.6.2014.

[162] **معلومات غزة – ملف مساعد لفهم الحصار على قطاع غزة** ، الحاشية 157 أعلاه.

[163] يُنظر مثلاً: **ازمة انسانية في قطاع غزة: توجه الى منظمة الصحة العالمية**، اطباء لحقوق الانسان، 10.8.2014؛ صلاح حاج يحيى، **غزة عادت ألف سنة إلى الوراء**، هآرتس، 17.8.2014؛ Gaza Crisis Appeal، الحاشية 151 أعلاه.

[164] **معلومات غزة – ملف مساعد لفهم الحصار على قطاع غزة** ، الحاشية 157 أعلاه.

[165] **Gaza: UN says over 370,000 Palestinian children in need of 'psycho-social first aid'**, United Nations News Center, 21.8.2014.

[166] توجه منظمات بتسليم، غيشا، جمعية حقوق المواطن، اللجنة الشعبية ضد التعذيب في اسرائيل، هموكيد– مركز الدفاع عن الفرد، يش دين، عدالة، محسوم ووتش، شومري مشباط– حاخامات من اجل حقوق الانسان واطباء لحقوق الانسان،21.7.2014، رد المستشار القضائي للحكومة، 5.8.2014 وتوجه اضافي لجمعية حقوق المواطن، 6.10.2014: http://www.acri.org.il/he/32152.

خلال الحرب في غزة. فمن غير الواضح، من بين أمور أخرى، ما الذي يتم تعريفه كهدف عسكري شرعي، وخصوصاً ما يحوّل موقعاً مدنياً إلى هدف عسكري.

إضافة الى ذلك، تطرح تساؤلات حول **قانونية استخدام المدفعية في مناطق مأهولة** في إطار العملية البرية لقوات الجيش الإسرائيلي. وفقاً للتقارير، استخدم الجيش نحو 35 ألف قذيفة مدفعية خلال "الجرف الصامد" – أي أكثر بأربع مرات من كمية القذائف التي أطلقت خلال عملية "الرصاص المصبوب".[167] نتيجة للقصف المدفعي الكثيف، قتل مئات الفلسطينيين وتحولت أحياء بأكملها إلى انقاض وخرائب. بين أقسى الحوادث كانت القتال في حي الشجاعية، قصف قرية خزاعة وتفعيل "نظام هنيبعل" في رفح، في حادثة أطلق عليها لاحقاً اسم "يوم الجمعة الأسود". إن استخدام السلاح المدفعي، الذي لا يمكّن بحكم طبيعته من الإصابة الدقيقة للأهداف، داخل منطقة سكنية مأهولة، يؤدي بشكل لا يمكن تفاديه إلى المس بمواقع مدنية وقتل أبرياء.[168] هناك شك فيما اذا كان ذلك يستوفي مطلب التمييز الذي تنص عليه قوانين الحرب، وهو في جميع الأحوال ينتهك **مبدأ التناسبية**، والذي بموجبه من مسئولية القوات المقاتلة اتخاذ وسائل الحذر لتقليص المساس بالمدنيين وبممتلكاتهم وبمصادر رزقهم، وبفحص وسائل بديلة لتحقيق الهدف العسكري وحتى بالامتناع عن العملية المطلوبة اذا لم تكن هناك امكانية لتقليل الضرر. من غير الواضح اذا تم القيام بكل ما ورد كما هو مطلوب في اطار القتال خلال عملية "الجرف الصامد". لغرض استيضاح هذه الأسئلة المقلقة حتى النهاية يجب على إسرائيل ان **تحقق بشكل فعال ومستقل وسريع وشفاف** في الأحداث الاستثنائية خلال العملية، وكذلك **السياسة** التي وجهت المقاتلين.

خلال فترة الاقتتال أقام الجيش جهاز استيضاح تابع لهيئة الأركان، برئاسة الجنرال نوعم كيبون، يهدف إلى فحص أحداث استثنائية جرت خلال العملية. يعمل جهاز الاستيضاح في اطار النيابة العسكرية كجهاز ثابت، ووفقاً لبيانات النائب العسكري العام، فقد أقيم كجزء من عملية تنفيذ توصيات لجنة تيركل، التي فحصت ملاءمة أجهزة الفحص والتحقيق في اسرائيل بخصوص ادعاءات وشكاوى تتعلق بإنتهاك قوانين الحرب لقواعد القانون الدولي.[169] جهاز الاستيضاح مؤتمن على جمع معطيات واستيضاح حقائق، والتي يقرر على اساسها النائب العسكري العام ما إذا كان هناك أساس لفتح تحقيق جنائي. حتى الآن قام الجهاز بفحص عشرات الحالات التي وقعت خلال "الجرف الصامد"، تم من بينها فتح تحقيقات جنائية في حالتين: قتل أربعة اطفال على شاطئ غزة ومهاجمة مدرسة الأونروا حين قتل 15 فلسطينياً. كذلك أمر النائب العسكري العام بفتح تحقيق جنائي في ثلاثة حالات اضافية، لم تخضع للفحص من قبل جهاز الاستيضاح.[170]

---

[167] **الجيش الاسرائيلي: اطلقنا عشرات آلاف القذائف خلال الحرب في غزة**، الحاشية 154 أعلاه.

[168] عاموس هرئيل وجيلي كوهين، **قصف غزة: الجيش الاسرائيلي استخدم المدفعية بشكل غير دقيق – اكثر باربع مرات من الرصاص المصبوب**، هآرتس، 15.8.2014؛ عيدان بربر، **نيران المدفعية اشبه بالروليتا الروسية، وهذا ما اقوله انطلاقا من التجربة** ، موقع "سيحا مكوميت" (محادثة محلية)، 5.8.2014.

[169] **فحص وتحقيق في حوادث استثنائية وقعت خلال عملية الجرف الصامد** ، بيان في موقع النيابة العسكرية 10.9.2014. يُنظر ايضاً الفحص والتحقيق في اسرائيل في شكاوى وادعاءات بخصوص انتهاكات قوانين الحرب وفقاً للقانون الدولي، اللجنة العامة لفحص الحادث البحري بتاريخ 31 ايار 2010 – لجنة طيركيل، التقرير الثاني، شباط 2013 (فيما يلي "لجنة طيركيل").

[170] **قرار النائب العسكري الرئيسي بخصوص احداث استثنائية وقعت اثناء الجرف الصامد– تحديث** ، بيان في موقع النيابة العسكرية، 10.9.2014. ويُنظر ايضاً: عاموس هارئيل، **الجيش الاسرائيلي يحقق في عشرات الحوادث الاستثنائية التي وقعت في القتال في قطاع غزة** ، هآرتس 14.8.2014؛ أمير

يجب الإشارة إلى انه وعلى الرغم من أنّ تحسين هذا الجهاز من شأنه تحسين جزء من النواقص في سيرورة الاستيضاح السابقة للمباشرة بالتحقيق، لا يبدو أنه قادر على معالجة النواقص الجوهرية الأخرى في منظومة التحقيق العسكري، والتي سبق ان أشار اليها عدد من منظمات حقوق الانسان وأكاديميون في السابق[171] وتوقفت عندها أيضاً لجنة طيركيل.[172] وعلى وجه الخصوص لا يبدو ان هذا الجهاز يشمل ما من شأنه حل مشكلة "**القبعة المزدوجة" للنائب العسكري الرئيسي** لكونه جهة تقدم الاستشارة للجيش قبل وخلال الحرب من ناحية، ولكونه المسؤول عن التحقيق في الاحداث من ناحية ثانية. هذه المشكلة البنيوية تمس بالقدرة على التحقيق في شبهات ترتبط بمستوى اتخاذ القرارات وفحص قانونية الأوامر والتعليمات التي تم إصدارها للجنود المقاتلين.[173]

لقد أعلن مراقب الدولة خلال شهر آب أنه سيجري رقابة على عملية إتخاذ القرارات في المستوى العسكري والسياسي خلال عملية "الجرف الصامد"، وكذلك على أجهزة الفحص والتحقيق التابعة للجيش الإسرائيلي والحكومة. في بيان تم نشره في موقع المراقب كتب أن القرار بالمباشرة بالفحص اتخذ "إزاء ادعاءات تم طرحها، ان دولة اسرائيل انتهكت على ما يبدو قواعد القانون الدولي وانها لا تفحص عمليات الجيش بالشكل المطلوب وفقاً للقانون الدولي".[174] ولكن ليس واضحاً من نص البيان ما اذا كان المراقب ينوي التحقيق في **التعليمات والقرارات نفسها** وملاءمتها للقانون الدولي (وهو أمر لا يقع ضمن خبرته)، أو فقط التحقيق في عملية اتخاذ القرارات ومدى دقة أجهزة الفحص والتحقيق. كذلك، أعلنت لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست عن نيتها اجراء فحص لأحداث "الجرف الصامد" لغرض استخلاص العبر، وذلك بواسطة هيئة رؤساء اللجان الفرعية التابعة لها.[175] حالياً وبعد مرور نحو ثلاثة اشهر ونصف الشهر على انتهاء العملية، لم تنشر نتائج الفحوصات،[176] ولا توجد أي ضمانة بأن سياسة الهجوم في غزة وأوامر وتعليمات متخذي القرارات التي صدرت سوف يتم التحقيق بها بالجدية اللائقة.

بوجبوط، **في مركز التحقيقات القانونية في الصخرة الصلبة: نشاطات جفعاتي في رفح**، "والاه"، 31.8.2014؛ يوآف زيتون وروعي قيس، **قتل الاطفال على شاطئ غزة ومهاجمة مدرسة تابعة للانروا: الجيش الاسرائيلي فتح تحقيقا جنائيا** ، ynet، 10.9.2014.

[171] يُنظر مثلاً: عميحاي كوهين ويوفال شني، **الجيش الاسر ائيلي يحقق مع نفسه: التحقيق بشبهات بانتهاك احكام الحرب**، المعهد الاسرائيلي للديمقراطية ، كانون الاول 2011.

[172] **تقرير لجنة طيركيل** ، الحاشية 169 أعلاه.

[173] ينظر: **مراسلات منظمات حقوق الانسان وجمعية لحقوق المواطن مع المستشار القضائي للحكومة** ، تموز– تشرين الاول 2014، الحاشية 166 أعلاه.

[174] نقد اجراءات اتخاذ القرار في المستوى العسكري والسياسي خلال الجرف الصامد، بيان على موقع مراقب الدولة، 14.8.2014، http://www.mevaker.gov.il/he/publication/Articles/Pages/2014.08.14-TzukEytan.aspx?AspxAutoDetectCookieSupport=1

[175] رون بن يشاي، **نتنياهو سبق ان مثل: هكذا ستدور تحقيقات الصخرة الصلبة**، ynet،1.9.2014.

[176] وفقا للنشر، من المتوقع نشر التقرير المؤقت الاول للجنة الخارجية والامن في كانون الثاني 2015. **نتنياهو سبق ان مثل: هكذا ستدور تحقيقات الصخرة الصلبة**، ynet، 1.9.2014، الحاشية 175 أعلاه.

إستمرار اقصاء الفلسطينيين من غور الاردن

طرأ في السنتين الاخيرتين ارتفاع كبير في عدد **هدم البيوت في البلدات الفلسطينية في غور الاردن**.[177] في معظم الحالات يدور الحديث عن بلدات صغيرة لرعاة المواشي التي تعتاش بصعوبة. وفقاً لمعطيات الأمم المتحدة، تضاعف عدد هدم المنازل الفلسطينية في غور الاردن في العام 2013، مقابل العام 2012، من 172 مبنى إلى 390 مبنى.[178] تواصل الهدم أيضاً خلال العام المنصرم؛ فالسكان، ومنهم كثير من الأطفال، وقطعان ماشيتهم، ظلوا بدون سقف يؤويهم من الشمس الحارقة أو في البرد القارس، وفي بعض الأحيان فقدوا أيضا ممتلكاتهم الضئيلة. خلافاً للماضي، **بدأت السلطات الإسرائيلية في الفترة الأخيرة أيضاً بمصادرة أو هدم الخيم البديلة التي تلقاها السكان من الصليب الأحمر**. وعليه، فقد أعلن الصليب الأحمر منذ مطلع السنة أنه لن يوفر بعد للمتضررين خيماً وتجهيزات إنسانية.[179]

إن هدم البيوت في غور الاردن هو جزء من **سياسة واسعة النطاق** تنتهجها دولة اسرائيل ضد المواطنين الفلسطينيين الذين يعيشون في منطقة C، والواقعة تحت سيطرة أمنية ومدنية إسرائيلية.[180] تتجسد هذه السياسة أيضاً في: منع تخطيط قرى فلسطينية، مما يؤدي الى البناء غير المرخص وهدم البيوت؛ الاعلان عن مناطق كـ "أراضي دولة"؛ اغلاق مناطق بواسطة تعريفهم على انهم مناطق إطلاق نار أو محميات طبيعية؛ هدم آبار المياه ومصادرة حاويات المياه وغير ذلك. إن هذه الممارسات تمنع إمكانيات البناء والتطور في القرى الفلسطينية وتصعب جداً من حياة السكان وتقصيهم خارج المنطقة. وفقاص لمعطيات "بتسيليم" نحو **85% من مساحة أراضي غور الاردن ممنوعة من إستخدام الفلسطينيين**: يمنع منهم المكوث في هذه الأراضي أو البناء عليها أو رعاية مواشيهم.[181]

فيما يلي عدد من الأمثلة على حالات هدم تم تنفيذها في غور الأردن في السنة الأخيرة:[182]

- في أيلول 2013 هدمت الإدارة المدنية جميع المباني التي استخدمت كحظائر للماشية في بلدة خلة مكحول. بعد أكثر من شهر فقط وبمساعدة منظمات مختلفة أعيد بناء المباني من جديد، وهي مصنوعة من أقمشة وصفيح. منذ الهدم يدير سكان خلة مكحول نضالاً قانونياً في محكمة العدل العليا من أجل منع طردهم من المكان.[183]

---

[177] خلفية عن غور الاردن يُنظر: موقع بتسيلم http://www.btselem.org/hebrew/jordan_valley.

[178] عميره هس، **اسرائيل ضاعفت عدد هدم البيوت الفلسطينية في الغور عام 2013** ، هآرتس، 5.2.2014؛ **Forced Displacement**, OCHA, 2014, bit.ly/1kLrGFd.

[179] عميرة هس، الحاشية أعلاه؛ **انتصار الترانسفير** ،هآرتس، مقال الافتتاحية، 6.2.2014.

[180] للتوسع حول السياسة في منطقة C ، يُنظر: نوجا كدمان، **كما لو انها لها – سياسة اسر ائيل في المنطقة C في الضفة الغربية**، بتسيلم، حزيران 2013؛ درور اطمس وقمر مشرقي اسعد، **كيرم نفوت – الزراعة الاسرائيلية في الضفة الغربية، كيرم نفوت وشومري مشباط – حاخامات من اجل حقوق الانسان** ، تشرين الأول 2013؛ حقوق الانسان في اسرائيل – صورة الوضع، 2013، الحاشية 39 أعلاه، ص 95-89.

[181] **الادارة المدنية هدمت جميع بيوت بلدة خلة مكحول في غور الاردن** ، بتسليم، 23.9.2014 (تم تحديثه: 7.10.2013).

[182] يتم في الهوامش ايراد شهادات سكان ومتطوعات منظمة محسوم ووتش، ومقاطع فيديو توثق الهدم.

[183] تقرير من موقع محسوم ووتش،1.10.2013، http://bitly.com/15w5kCt

- مطلع كانون الثاني 2014 هدمت الادارة المدنية جميع المباني في البلدة الصغيرة خربة عين كرزلية، وعدد سكانها 25 شخص، 15 منهم قاصرون. تلقت العائلات بعد الهدم خياماً بديلة من الصليب الأحمر، ولكن بعد أيام على ذلك عادت السلطات إلى الموقع وفككت الخيام وصادرتها. قام الصليب الأحمر بتزويد السكان مرة اخرى بالخيم، ولكن قبيل أواسط شباط عاد بولدوزر تابع للإدارة المدنية إلى خربة عين كرزلية وبدأ بهدم الخيام. الجنود الذين رافقوا البولدوزر مزقوا تلك الخيام بالسكاكين من أجل منع إقامتها ونصبها من جديد.[184]

- في أواخر كانون الثاني هدم الجيش الإسرائيلي والادارة المدنية جميع المباني في بلدة ام الجمل الواقعة في عين الحلوة شمال الغور. وأدى هذا الهدم إلى إبقاء 60 شخصاً من دون سقف يؤويهم، نصفهم من الأطفال .[185]

- في شهر ايار داهمت قوات الجيش مرافقة بالبلدوزرات بلدة ابو العجاج. بعد انذار بربع ساعة من اجل اخلاء الأغراض هدمت القوات بيوتا وحظائر ماشية لعائلات تعيش في الموقع، مخلفة وراءها ركاما وخرائب.[186]

- في أواخر أيلول هدمت الادارة المدنية بنية الكهرباء الداخلية في خربة الطويل. وقامت عناصر الادارة المدنية بقص عشرات أعمدة الكهرباء بالمنشار وقطع الأسلاك.[187]

- في تشرين الأول هدمت السلطات الإسرائيلية أربعة بيوت في قرية الجفتلك،[188] وهي واحدة من بين القرى الفلسطينية في الغور التي تقع بكامل مساحتها في المنطقة C، وهي الوحيدة التي أعدت اسرائيل لها وصادقت على مخطط هيكلي؛ ولكن المخطط يضم 60% فقط من مساحة القرية، ويبقي البيوت في سائر الاراضي التابعة للقرية تحت خطر الهدم.[189]

من خلال السياسة التمييزية والمضرة في مجال التخطيط والبناء في المنطقة C **تنتهك اسرائيل قواعد القانون الدولي والواجبات الملقاة على عاتقها بوصفها القوة المحتلة في الضفة الغربية، وأولها واجب الاهتمام بصالح السكان المحليين واحترام انماط حياتهم.**[190]

الادارة المدنية هدمت جميع بيوت بلدة خلة مكحول في غور الاردن، الحاشية 178 أعلاه؛ تقرير في موقع محسوم ووتش، 2.10.2013، http://bitly.com/1xEV0OR؛ تقرير في موقع محسو ووتش، 22.7.2014، http://bitly.com/11YU2Ej؛ تقرير في موقع محسوم ووتش، 20.10.2014، http://bitly.com/1xT6rGC.

[184] **خربة عين كرزلية: 25 شخصا، 15 طفلا تحت قبة السماء**، بتسليم، 16.1.2014 (تم تحديثه: 12.2.2014).

[185] **الادارة المدنية هدمت جميع بيوت بلدة خلة مكحول في غور الاردن شمال الغور**، بتسليم, 20.2.2014؛ **اسرائيل ضاعفت عدد هدم البيوت الفلسطينية في الغور عام 2013**، الحاشية 178 أعلاه؛ تقرير في موقع محسوم ووتش، 10.2.2014، http://bit.ly/1xFuKnv.

[186] تقرير في موقع محسوم ووتش، 29.5.2014، http://bit.ly/1xTgPOM؛ تقرير في موقع محسوم ووتش، 19.6.2014، http://bit.ly/1HFOj7z؛ **ابو العجاج**، التلفزيون الاجتماعي (تصوير متطوعات محسوم ووتش)، 3.7.2014. **الادارة المدنية هدمت نحو نصف بيوت بلدة ادعيس بجانب الجفتليك في غور الاردن**، بتسليم، 29.5.2014؛ **بلدة دعيس، غور الاردن "خلال ساعات تحول المكان الى خربة اقسم انه أشبه بالحرب"**، بتسليم.

[187] **الادارة المدنية هدمت البنية التحتية للكهرباء في خربة الطويل في غور الاردن** ، بتسليم، 2.10.2014.

[188] تقرير في موقع محسوم ووتش، 22.10.2014، http://bit.ly/11UcU8n.

[189] خلفية حول قرية الجفتلك من موقع بتسيلم: http://www.btselem.org/hebrew/jordan_valley/al_jiftlik.

[190] للتوسع ينظر: **حقوق الانسان في اسرائيل – صورة للوضع 2013**، الحاشية 39 أعلاه، ص 95-94.

وقد عبر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) مطلع العام عن قلقه العميق إزاء إقصاء الفلسطينيين من المنطقة C، وخصوصاً من غور الأردن، ودعا إلى وقف هدم البيوت وإلى إنشاء سلطة تخطيط عادلة في المنطقة.[191]

فترات الاعتقال السارية على قاصرين فلسطينيين

يسري في الضفة الغربية جهازان قضائيان جنائيان منفصلان ومختلفان– اسرائيلي وعسكري. تسري على الاسرائيليين الذين يعيشون في المناطق المحتلة القوانين والقضاء الاسرائيلي، وبذلك فهم يتمتعون من حماية حقوق المتهمين مثلما ينص عليه القانون والاحكام الاسرائيلية. من ناحية أخرى، يسري على السكان الفلسطينيين القانون العسكري، الاكثر تشدداً. من الصعب وصف مساساً أقصى بكرامة الانسان وحقوق الانسان من الحالة المرفوضة التي يعيش فيها اشخاص الواحد بجانب الآخر لكن يتم التمييز بينهما ومعالجتهما بطريقة مختلفة تماما فقط بسبب معطى واحد – انتمائهم القومي.[192]

ان التمييز بين المستوطنين وبين الفلسطينيين في الاجراء الجنائي لا يستثني حتى القاصرين ضمن هذه الاجراءات:فلو كان هناك طفلين، مستوطن وفلسطيني متهمان بالقيام بالعمل نفسه، مثل القاء الحجارة، فسيحظيان بمعالجة مختلفة جوهرياً من قبل جهازي قضاء منفصلين. الطفل الاسرائيلي سيتمتع بأنظمة حماية وحقوق واسعة ممنوحة للقاصرين وفقاً للقانون الاسرائيلي،[193] والذي يشدد كثيرا على مصلحة القاصر وسلامته ويلقي بتقييدات وواجبات على جهات تطبيق القانون بخصوص الشكل الذي يجب به اعتقال القاصرين، التحقيق معهم، مقاضاتهم ورعايتهم. مقابل هذا، فان الطفل الفلسطيني سيحظى بانظمة حماية وحقوق مقلصة، لا تكفي لضمان سلامته الجسدية والنفسية، ولا توفر تعبيرا كافياً عن احتياجاته الخاصة كقاصر.[194] علاوة على ذلك، ففي حالات كثيرة، القانون الجنائي الساري على قاصرين فلسطينيين هو اقسى واشد من ذلك الساري على بالغين اسرائيليين. على الرغم من التعديلات التي أجريت في السنوات الاخيرة على القوانين العسكرية المتعلقة بالقاصرين، إلا انّ الدفاعات المخصصة للقاصرين الفلسطينيين متخلفة كثيراً عن تلك الممنوحة لقاصرين اسرائيليين.[195]

---

[191] **United Nations Humanitarian Coordinator calls for halt to the displacement of Palestinians in the Jordan Valley**, OCHA website, 31.1.2014.

[192] للتوسع يُنظر: ليمور يهودا وآخرون، **سلطة واحدة، جهازان قضائيان: منظومة القوانين الاسرائيلية في الضفة الغربية** ، جمعية حقوق المواطن، تشرين الاول 2014.

[193] قانون الشبيبة (مقاضاة، عقاب وطرق علاج) ، 1971 يجمع القواعد الخاصة بمعالجة قاصرين في الاجراء الجنائي. سنة 2008 تم تعديل واسع للقانون على اساس استنتاجات لجنة فحص المبادئ الاساسية في مجال الطفل والقضاء وتطبيقها في التشريع، برئاسة القاضية س. روتلوي (تقرير اللجنة الفرعية حول موضوع القاصر في الاجراء الجنائي وزارة القضاء شباط 2003

[194] في هذا السياق يجب الاشارة الى انه في القانون الدولي يوجد عدد من الوثائق التي تتطرق الى حقوق الطفل في الاجراء الجنائي. لاستعراض شامل ينظر: نعماه باومغرطن – شارون، **طفل محظور طفل مسموح: انتهاك حقوق القاصرين الفلسطينيين الذين اعتقلوا بشبهة القاء الحجارة** ، بتسيلم تموز 2011، ص 9-7.

[195] **سلطة واحدة، جهازان قضائيان: منظومة القوانين الاسرائيلية في الضفة الغربية** ، الحاشية 192 أعلاه.

بحثت محكمة العدل العليا قسماً من المسائل المتعلقة بالقاصرين الفلسطينيين في الاجراءات الجنائية في التماسين ضد التمييز في فترات الاعتقال السارية على فلسطينيين في المناطق المحتلة، واللذين قدما عام 2010: التماس وزارة الاسرى الفلسطينية والتماس جمعية حقوق المواطن ويش دين واللجنة الشعبية لمناهضة التعذيب في اسرائيل.[196] في إطار هذا الاجراء، اعلنت النيابة العامة عن **تغييرات في فترات الاعتقال** المحددة في القانون العسكري، بالنسبة للقاصرين ايضاً. مطلع نيسان 2014 اصدرت المحكمة العليا قرار حكم جزئي في الالتماسين، [197] اوضحت هيئة القضاة من خلاله أنها وعلى الرغم من التعديلات التي جرت على اثر تقديم الالتماسين، غير مرتاحة من ثلاثة قضايا، في مقدمتها فترات الاعتقال السارية على القاصرين الفلسطينيين. وقد امرت المحكمة الدولة **بإعادة النظر** في هذه المسائل. من جهته، أعلن المستشار القضائي للحكومة يهودا فاينشطاين مؤخراً، عن موقفه في هذا الشأن، وقال أنه يجب تغيير القانون العسكري بحيث تتمكن المحاكم العسكرية من طلب استصدار تقرير ضابط سلوك،[198] وذلك لاتخاذ قرارات في طلب اعتقال القاصرين، مثلما يجري بخصوص قاصرين في جهاز القضاء الاسرائيلي. واوضح المستشار القضائي للحكومة ان نقطة الانطلاق التي يجب العمل بموجبها هي ان "القاصر هو قاصر مهما كان موقع سكناه".[199]

حقّ التظاهر في الضفة الغربية[200]

لا يتحكّم السكان الفلسطينيّيون بمصائرهم في الضفة الغربيّة التي احتلّتها دولة إسرائيل قبل سبعة وأربعين عامًا. فهم لا يحظون بتمثيل لدى القوّة الحاكمة، وليس بإمكانهم التأثير على القرارات التي ترسم واقعهم المعاش. ولذلك، فإنّ المظاهرات هي الوسيلة المركزيّة التي تبقّت أمامهم من أجل ممارسة استقلاليّتهم وإسماع أصواتهم والتعبير عن احتجاجهم ضدّ الاحتلال والانتهاكات الكثيرة والمتواصلة اللاحقة بحقوقهم، بدءًا بحقّ التملّك والحق في المياه والمأوى، ومرورًا بحرية الحركة والحقّ في الكرامة، وانتهاءً بحقّ تقرير المصير.

بموجب القانون الدولي الساري ايضا في الأراضي المحتلة، فان حق التظاهر هو جزء لا يتجزأ من حرية التعبير وهو مكفول لكل انسان. ان الحق الاساس لحرية التعبير مرسخ في الاعلان العالمي لحقوق الانسان[201] ومعاهدة الحقوق المدنية والسياسية التي صادقت اسرائيل عليها عام

---

[196] التماس 10/3368 وزارة الاسرى الفلسطينيين ضد وزير الامن والتماس 10/4057 جمعية حقوق المواطن ضد ضابط قوات الجيش الاسرائيلي في منطقة يهودا والسامرة . مداولات المحكمة في التماس جمعية حقوق المواطن: http://www.acri.org.il/he/2664.

[197] التماس 10/3368 وزارة الاسرى الفلسطينيين ضد وزير الامن (قرا رحكم بتاريخ 6.4.2014).

[198] تقرير ضابط سلوك يستعرض الظروف الشخصية للمتهم وبدائل الاعتقال الممكنة بالنسبة اليه.

[199] **موقف المستشار القضائي للحكومة – صلاحية المحاكم العسكرية في يهودا والسامرة بتلقي تقرير ضابط سلوك بشأن اعتقال قاصرين** ، بيان في موقع وزارة القضاء 19.8.2014. ينظر ايضاً: رفيطال حوفال وحاييم ليفنسون، **خلافاً لموقف النيابة العسكرية: فاينشطاين يدعم تقديم تقرير ضابط سلوك لقاصرين يتم اعتقالهم في الضفة**، هآرتس، 18.8.2014.

[200] بالاستناد الى ورقة موقف: المحامية رغد جرايسي والمحامية تمار فلدمان، **مكانة حقّ التظاهر في المناطق المحتلة**، جمعية حقوق المواطن، آب 2014. في اطار هذا التقرير نتطرق باختصار الى انتهاكات الحق في التعبير والحق في التظاهر في المناطق المحتلة، من خلال التشديد على السنة الاخيرة. للتوسع وللمصادر وللتحليل قانوني حول مكانة حرية التعبير وفقاً للقانون الدولي وقوانين الاحتلال عموماً وفي الضفة الغربية على وجه الخصوص، ينظر ورقة الموقف الكاملة.

[201] **الاعلان العالمي لحقوق الانسان**، 10 كانون الاول 1948، بند 20.

1991.[202] الحق بالتجمهر الهادئ مرسخ ايضاً في معاهدة الحقوق المدنية والسياسية،[203] هذا الى جانب واجب الدولة السماح بالتظاهر والاحتجاج.

ولكن فعلياً، **تسلب السلطات الاسرائيلية من الفلسطينيين سكان المناطق المحتلة حرية التعبير والحق بالتظاهر والاحتجاج**. ينظر الى المظاهرات المدنية في الأراضي المحتلة على انها "اعمال شغب" وليست احتجاجات مدنية شرعية، والتعامل مع المتظاهرين يتم كما لو انهم مجرمون يجب طردهم. ان الاعتداء على حرية التعبير والاحتجاج للسكان الفلسطينيين تتجسد ايضا في التشريع العسكري المعتمد في الضفة الغربية، سواء بالشكل الذي تتصرف به قوات الجيش ميدانيا مقابل مظاهرات ونشاطات الاحتجاج في الأراضي المحتلة، او في قرارات المحاكم العسكرية.

على مستوى التشريع، فان الامر 101،[204] الذي ينظم اجراء المظاهرات والمسيرات والنشاطات الاحتجاجية في المناطق المحتلة يُستخدم على أرض الواقع، وبشكل كبير، من أجل قمع حقّ التظاهر في الضفة بشكل جارف. وقد أدت التعريفات الفضفاضة والضبابيّة الواردة في الأمر إلى خلق وضعيّة يجري فيها تعريف كلّ المظاهرات والمسيرات والنشاطات الاحتجاجيّة التي يجريها الفلسطينيّون في الضفة الغربيّة، على أنها غير قانونيّة، بمعزل من غاياتها أو طابعها، وتملك قوات الجيش الصلاحية الاوتوماتيكية لتفريقها.

على المستوى الميداني، فان قوات الجيش تقوم بتفريق كل مظاهرة تقريباً تجري في الضفة، سواء كانت عنيفة أم لا. يواجه المشاركون في المظاهرات معاملة عنيفة وغير متسامحة من جهة قوات الامن، **والاستخدام المفرط لوسائل تفريق المظاهرات والقوة** خلال المظاهرات في الضفة بمثابة أمر اعتيادي.[205] يبدو ان هذه المسلكيات تعكس توجه الجيش، بموجبه فان المظاهرات في الضفة بحد ذاتها هي انتهاك للأمن العام. في أحيان عديدة، تترافق نشاطات الاحتجاج بجرحى- نتيجة استنشاق الغاز المسيل للدموع، أو الاصابات من "الرصاص المطاطيّ"، وأحياناً حتى من اطلاق الرصاص الحي – وأحياناً تسجل إصابات في الارواح.

في شهري تموز وآب 2014، خلال الحرب في غزة قتل في المظاهرات والمواجهات والنشاطات الاحتجاجية التي جرت في ارجاء الضفة 20 فلسطينياً وجرح المئات.[206] تم في غالبية الحالات توثيق عنف متبادل سواء من جهة قوات الجيش او من جهة المتظاهرين، بما في ذلك

---

[202] المعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسة، 16 كانون الاول 1966، بند 19.

[203] البند 21.

[204] **أمر رقم 101 – أمر منع نشاطات تحريض ودعاية معادية، نص الأمر** http://bit.ly/1xTYelH .

[205] ينظر مثلا: ساريت ميخائيلي، **وسائل تفريق مظاهرات في المناطق** ، بتسيلم، كانون الاول 2012؛ توجه جمعية حقوق المواطن وبتسيلم الى نائبة المدعي العام (مهمات خاصة) بشأن اطلاق رصاص معدني مغطى بالمطاط، 30.7.2013، http://bit.ly/1xHFkdV؛ توجه جمعية حقوق المواطن الى ضابط فرقة يهودا والسامرة بشأن استخدام الـ"بوئش"، 23.1.2013، http://www.acri.org.il/he/25560.

[206] **13 فلسطينيا قتلوا في الضفة الغربية برصاص قوات الامن منذ بدء عملية الجرف الصامد: اشتباه باستخدام مفرط للرصاص الحيّ**، بيان على موقع بتسيلم, 29.7.2014؛ **اسرائيل: قتلى في اطلاق رصاص بعد مظاهرة في الضفة الغربية**،Human Rights Watch, 8.8.2014. **حماية مواطنين** (تقرير اسبوعي) 19- 25 آب 2014، OCHA, http://bit.ly/1tk0oFR. ردا على توجه جمعية حقوق المواطن بهذا الشأن اعلن مكتب ضابط لواء الجنوب ان الجيش الاسرائيلي يمتنع عن تفريق مظاهرات لا تشكل خطرا على الامن والنظام العام ، وفي فترة الجرف الصامد سجل ارتفاع في خطورة انتهاكات النظام

حالة واحدة تم فيها اطلاق الرصاص الحي من جهة المتظاهرين، وحالات كثيرة لإطلاق الرصاص الحي من جهة الجيش على المتظاهرين. لكن حتى في الفترات الاعتيادية والهدوء النسبي، تم تسجيل اصابات في صفوف المتظاهرين كل اسبوع تقريباً. فمثلا في نهاية شباط 2014 اصيب اربعة متظاهرين في قرية بلعين، خلال المظاهرة الاسبوعية ضد بناء جدار الفصل على اراضي القرية؛[207] مطلع نيسان اصيب 12 فلسطينياً في مظاهرة جرت في منطقة رام الله للتضامن مع الاسرى الفلسطينيين المعتقلين في اسرائيل؛[208] اواسط ايار قتل قاصران في بلدة بيتونيا خلال المظاهرة لإحياء النكبة– احدهما على الاقل قتل بالرصاص الحي؛[209] في اواخر آب اصيب عشرة فلسطينيين اربعة منهم اطفال، في قرية بيت أمر قضاء الخليل، خلال المظاهرات الاسبوعية ضد توسيع مستوطنة كرمي تسور على اراضي القرية؛[210] في الاسبوع نفسه وكذلك بعد اسبوع[211] اصيب متظاهرون في قرية قدوم حيث تجري مظاهرة اسبوعية ثابتة ضد الاغلاق المتواصل لاحد الشوارع الرئيسية المؤدية الى القرية والذي يمر في المستوطنة المحاذية كدوميم؛[212] في تشرين الاول اصيب وقتل بالرصاص فتى عمره 13 عاماً في ظروف غير واضحة في قرية بيت لقية قضاء رام الله؛[213] وبعد ذلك بأسبوع قتل فتى عمره 17 عاما خلال مظاهرات احتجاجية في بلدة سلواد قضاء رام الله.[214]

تتطور المظاهرات في الضفة الغربية في حالات كثيرة الى العنف، سواء من جهة المتظاهرين او من جهة الجيش. ومن المهم أن نشدّد على **أنّ القوانين الدوليّة لحقوق الإنسان لا تشترط حقّ التظاهر بطابع المظاهرة السلميّ، بل تلزم القوات العسكريّة بالعمل في أيّ حالة من العنف وفقًا لنظم تطبيق القانون وبما يخضع للتقييدات التي تفرضها هذه النظم على استخدام القوّة.**

والعنف الذي وقع خلالها، وان استخدام القوة مشتق من درجة الخطورة القائمة في الاخلال بالنظام وقد تم بشكل متدرج ومنضبط. لتوجه جمعية حقوق المواطن ورد الجيش: http://www.acri.org.il/he/32423

[207] **حماية مواطنين 25 شباط – 3 اذار2014**، OCHA, http://bit.ly/1uXnzu6.

[208] **حماية مواطنين 7–1 نيسان 2014**، OCHA, http://bit.ly/121fisU.

[209] **نتائج أولية من تحقيق بتسيلم حول أحداث يوم النكبة في بيتونيا: تخوف حقيقي من قتل متعمد لفلسطينيين، وجرح آخرين**، بيان من موقع بتسيلم، 20.5.2014؛ **تشريح جثة نديم نوّارة تؤكد أنه قتل من رصاص حيّ**، بيان من موقع بتسيلم، 12.6.2014.

[210] **حماية مواطنين 26 اب – 1 ايلول 2014**، OCHA, http://bit.ly/1rmhkQV.

[211] **حماية مواطنين 26 اب – 1 ايلول 2014**، الحاشية 210 أعلاه، **وحماية مواطنين 8–2 ايلول 2014**، OCHA, http://bit.ly/1vOZAi9.

[212] عن المظاهرات في كفر قدوم، موقع بتسيلم: http://bit.ly/1yd0Ee2. عن مراد شتيوي، احد النشطاء المركزيين في مظاهرة القرية، موقع امنستي: http://bit.ly/1zw9wL7.

[213] **حماية مواطنين 14–20 تشرين الأول 2014**, OCHA, http://bit.ly/15ACRLO؛ جاكي خوري، غيلي كوهين ونير حاسون، **فتى عمره 13 عاما قتل برصاص الجيش الاسرائيلي قرب بيت لقية**، هآرتس, 16.10.2014.

[214] حماية مواطنين 27–21 اكتوبر 2014، OCHA, http://bit.ly/1zwawPj; غيلي كوهين وجاكي خوري، **مقتل فلسطيني عمره 14 عاماً باطلاق رصاص قرب رام الله؛ الجيش: لقد اشعل زجاجة حارقة**، هآرتس، 24.10.2014.

ثمة أداة أخرى تستعين بها قوات الجيش في أحيان متكرّرة لتقييد إجراء المظاهرات في الضفة والسيطرة عليها، وهي **"أوامر إغلاق منطقة ما"**، والتي تحظر الدخول إلى مناطق معيّنة والمكوث فيها من دون إذن خاصّ.[215] عادةً يتم إصدار مثل هذه الأوامر كخطوة وقائية قبل بدء المظاهرات والنشاطات الاحتجاجيّة ومن دون القيام بفحص عيني بشأن وجود اعمال اخلال للنظام او نشاط يشكل خطراً فعلياً على أمن المنطقة، وذلك في مناطق تجري بها عادةً مظاهرات هادئة وغير عنيفة.

يَمثُل متظاهرون فلسطينيّون في الضفة أمام المحاكم العسكريّة بشكل دائم، سواءً أكان ذلك على خلفيّة انتهاك الأمر 101 أو كمشتبهين بارتكاب مخالفات رشق الحجارة والتحريض على العنف أو التحريض على المشاركة في مظاهرات غير قانونيّة. وعلى خلاف المحاكم المدنيّة في إسرائيل، والتي تقوم بدور مركزيّ وهام في حماية حقّ التظاهر، فإنّ المحاكم العسكريّة في الضفة تفضّل الامتناع عن الخوض في مداولات قضائيّة مبدئيّة تخصّ سريان حقّ التظاهر في الأراضي المحتلّة ونطاق هذا السريان، إلى جانب الإطار المعياريّ الساري عليه والذي ينظّم تطبيقه: مشروعيّة الأمر 101، قرار تفريق المظاهرات وأداء الجيش وتصرّفاته خلالها.[216]

يجب على إسرائيل باعتبارها قوة محتلة في الضفة، أن تعترف بصراحة ووضوح بسريان حقّ التظاهر في الأراضي المحتلّة. هذا الواجب مرسخ في قوانين الاحتلال وفي قوانين حقوق الانسان على حد سواء. يجب على اسرائيل السماح باجراء المظاهرات والمسيرات والاعتصامات الاحتجاجية، حتى في الحالات الموجهة ضد الحكم العسكري، ويجب عدم تحديد حرية التعبير والحق بالتظاهر، إلا في حالات يكون بها الاحتمال شبه مؤكد لحدوث انتهاك حقيقي وصعب للأمن.

---

[215] يُنظر مثلاً توجه جمعية حقوق المواطن الى النائب العسكري العام 26.1.2014، والرد الوارد من مكتبه، 6.4.2014، http://www.acri.org.il/he/30207؛ توجه جمعية حقوق المواطن الى المستشار القضائي ليهودا والسامرة، 12.11.2012، http://www.acri.org.il/he/24418.

[216] للتوسع وأمثلة ينظر: **مكانة حقّ التظاهر في المناطق المحتلة**، الحاشية 200 أعلاه.